

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل
النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

إشراف الأستاذة:

مساوي مباركة

إعداد الطالبة:

تكوك فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذة محاضرة "ب"

برواين شهرزاد

مناقشا

أستاذة مساعدة "أ"

سليمان عائشة

مؤطرا

أستاذة مساعدة "أ"

مساوي مباركة

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يؤتي الحكمة من يشاء ص ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ص

وما يذكر إلا أولو الألباب" (269) سورة البقرة.

الإهداء

قبل كل إهداء أشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقني في هذا العمل.

انه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي أنارت دعواتها دربي وأغرقت حنائها فؤادي. إلى من قال الرحمن بأن الجنة تحت أقدامها، " أمي " حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار على النجاح وأغرقني بدعواته " أبي " حفظه الله وأطال عمره.

إلى جميع إخوتي نفيسة- طاهر- محمد- نرمين.

إلى من أعتز بصحبتهم وهنئت بالعيش معهم وأكثر من أحببتهم: ريجانات المسجد.

وإلى كل عائلتي الحبيبة وإلى جميع أصدقائي.

إلى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلبي.

إلى كل دفعة علوم الاقتصادية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير دفعة 2016/2017.

تكوك فاطمة الزهراء

الشكر والتقدير

اللهم إنا نسأل أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك.

فالحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطعوا فادعوا له". واقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا إلى:

الأستاذة الفاضلة التي أشرفت على انجاز هذا العمل، وعلى تواضعها ومساندتها وتقديمها للنصح و التوجيه،
الأستاذة موساوي مباركة.

كما أتقدم بشكري إلى كل موظفي شركة التوزيع للكهرباء والغاز وبالأخص عوام محمد على كل الجهود التي بذلها معي حفظه الله .

دون أن ننسى شكر كل الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة.

وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

تكوك فاطمة الزهراء

ملخص:

أصبح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي نتيجة الأزمات المالية المتكررة، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول "ما هو دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية؟"

حيث ركزت الدراسة على شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغنام لتوضيح عملية الحوكمة و كيفية تطبيق القوانين والتشريعات، وبالتالي تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح المحاسبي والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة القوائم المالية.

Résumé :

La gouvernance d'entreprise est devenue une grande importance au niveau local et international à la suite des crises financières répétées la principale problématique que nous avons essayé de répondre sur le « Quel est le rôle de la divulgation de la gouvernance d'entreprise dans les états financiers et la qualité du processus ? ». consacré à l'étude de terrain menée au niveau de la société de distribution d'électricité et de gaz à Mostaganem Ouest.les résultats afin d'étude ce que l'application correcte de la gouvernance d'entreprise efficace est une clé pour atteindre la qualité des états financiers parce que l'une des normes fondamentales de gouvernance mettent en lumière l'exactitude et l'objectivité des états financiers d'engagement suivant, ce qui confirme que la divulgation et la transparence et le phénomène de la gouvernance d'entreprise sont les deux faces d'une même pièce chacun affecte l'autre et affecté.

Mots-clés: la gouvernance d'entreprise, la divulgation comptable, la qualité des états financiers .

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
المقدمة العامة	أ - د
الفصل الاول: الإطار العام لحوكمة الشركات	
تمهيد	2
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للحوكمة	3
المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات	5
المطلب الثالث: محددات وخصائص الحوكمة	10
المبحث الثاني: واقع الحوكمة في بيئات الاعمال	13
المطلب الاول: مبادئ الحوكمة و المنظمات الدولية	13
المطلب الثاني: تطبيقات الحوكمة في بيئات الاعمال	21
المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	26
المبحث الثالث: أهمية، أهداف ومعوقات تطبيق الحوكمة	27
المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات	28
المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات	30
المطلب الثالث: معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	

قائمة المحتويات

34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
35	المطلب الاول: تعريف الإفصاح ومقوماته
38	المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه
41	المطلب الثالث: تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
42	المبحث الثاني: القوائم المالية
42	المطلب الأول: التعريف بالقوائم المالية وكيفية تقديمها وفق scf
48	المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها
52	المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب SCF
55	المبحث الثالث: حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية
56	المطلب الاول: جودة القوائم المالية
57	المطلب الثاني: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة القوائم المالية
58	المطلب الثالث: تأثير حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية
62	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للشركة توزيع الكهرباء والغاز مستغانم	
64	تمهيد
65	المبحث الاول: نظرة عامة حول الشركة
65	المطلب الاول: تقديم الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز
68	المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للشركة التوزيع للكهرباء والغاز
71	المطلب الثالث: مهام شركة التوزيع للكهرباء والغاز وأهدافها
75	المبحث الثاني: : تقديم القوائم المالية وواقع حوكمة الشركات في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز
76	المطلب الاول: إعداد القوائم المالية للمؤسسة
80	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية
90	المطلب الثالث: الإفصاح و حوكمة الشركات في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز
92	خلاصة الفصل
94	الخاتمة العامة

قائمة المحتويات

98	قائمة المراجع
105	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
76	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز مستغانم	(1-3)
79	جدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز مستغانم	(2-3)
80	الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2016	(3-3)
81	الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2015	(4-3)
82	الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2014	(5-3)
84	حساب رأس المال العامل	(6-3)
85	حساب إحتياجات داخل الاستغلال	(7-3)
85	حساب إحتياجات خارج الاستغلال	(8-3)
85	حساب إحتياجات رأس المال العامل	(9-3)
86	حساب الخزينة الصافية	(10-3)
87	حساب الربحية المالية	(11-3)
87	حساب الربحية الاقتصادية	(12-3)
88	حساب الربحية التجارية	(13-3)
88	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال	(14-3)
89	حساب نسبة نتيجة الاستغلال	(15-3)
89	حساب نسبة النتيجة الصافية	(16-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات	(1-1)
08	نظام حوكمة الشركات	(2-1)
09	ركائز حوكمة الشركات	(3-1)
11	محددات الحوكمة	(4-1)
12	خصائص الحوكمة	(5-1)
19	الأهداف المحققة عند تطبيق حوكمة الشركات	(6-1)
27	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	(7-1)
29	أهمية حوكمة الشركات	(8-1)
51	مستخدمي القوائم المالية	(1-2)
56	معايير جودة المعلومات المحاسبية	(2-2)
60	العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية والتقارير المالية	(3-2)
68	الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز مستغانم	(1-3)
70	هيكل قسم المحاسبة والمالية	(2-3)

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
105	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2014 (الأصول)	01
106	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2014 (الخصوم)	02
107	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2015 (الأصول)	03
108	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2015 (الخصوم)	04
109	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2016 (الأصول)	05
110	ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2016 (الخصوم)	06
111	جدول حسابات المديرية لتوزيع الكهرباء والغاز للغرب مستغام للسنوات (2016-2015-2014)	07
113	الهيكل التنظيمي للمديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام	08
114	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	09

قائمة المختصرات

الإختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
OCDE	Organization of economic cooperation and development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FRC	Financial reporting board	مجلس التقارير المالية
AICPA	American institute of certified public accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
FASB	Financial accounting standards board	مجلس المعايير المحاسبية المالية
IAS	International accounting standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial reporting	المعايير الدولية لتقارير المالية
AAA	American accounting association	جمعية المحاسبين الأمريكيين
IASC	International accounting standards	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IFC	International Financial corporation	مؤسسة التمويل الدولية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
AII	Instute of internal auditors	معهد المدققين الداخليين
DD	La direction de distribution	مديرية التوزيع للكهرباء والغاز
SDO	Société de distribution de l'électricité et du gaz de l'ouest	شركة التوزيع للكهرباء والغاز الغرب
SDA	Société de distribution de l'électricité et du gaz de Alger	شركة التوزيع للكهرباء والغاز الجزائر
SDC	Société de distribution de l'électricité et du gaz de central	شركة التوزيع للكهرباء والغاز الوسط
SDE	Société de distribution de l'électricité et du gaz de l'est	شركة التوزيع للكهرباء والغاز الشرق

المقدمة العامة

أصبح موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة التي تطبق سواء في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، وازدادت أهميته إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة، التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، مما أدى بالكثير من المساهمين إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية، ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم الثقة في القوائم المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما إزداد تعثر بعض الشركات العملاقة وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الإستثمار في سوق الأوراق المالية، مما يؤثر على أسعار الأسهم حيث أن الأسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب و التكلفة المناسبة.

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية حيث أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية التي تأثرت بالانحيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات و المعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية لذا فإن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية وهذا لتوفره عن معلومات فعالة وملمية لجميع حاجيات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية.

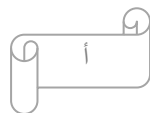
الإشكالية:

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

-ماهو دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية؟

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات الرئيسي يتطلب الأمر الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة أساسا في:

(1) ما المقصود بحوكمة الشركات، وماهي المبادئ اللازمة لتطبيقها؟



المقدمة العامة

- (2) هل يوجد علاقة بين تطبيق الحوكمة وجودة القوائم المالية؟
- (3) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة الإفصاح و الشفافية على الإفصاح المحاسبي؟

الفرضيات:

- (1) تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية و اللازمة لحسن عمل الشركات و تأكيد نزاهة الإدارة فيها.
- (2) لا ينبغي لإطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركات.
- (3) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستخدمين.

مبررات ودوافع إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- (1) وجود صلة مباشرة بين تخصص وموضوع الدراسة.
- (2) محاولة معرفة واقع حوكمة الشركات على المؤسسة.
- (3) الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في زيادة ثقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

أهداف الدراسة:

- (1) إبراز دور الحوكمة في عملية الإفصاح المحاسبي.
- (2) إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة.
- (3) التعرف على ايجابيات وخصائص الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة القوائم المالية.
- (4) التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات و كل من الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

المقدمة العامة

الأهمية:

تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم و الملائم لتشجيع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية المدرجة في سوق المالي، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير و انتعاش الاقتصاد الجزائري مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين.

تأتي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في القطاع العام والقطاع الخاص.

ومع بيان الاستفادة من الحوكمة في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة، ستحقق جودة القوائم المالية وستنعكس على قرارات المستثمرين ، ومستخدمي القوائم المالية.

تقسيم البحث:

نقسم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي مع المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان حيث:

الفصل الأول: يضم ثلاث مباحث، تم التطرق من خلاله لمفاهيم عامة حول حوكمة الشركات، واقع حوكمة الشركات في بيئات الأعمال، إضافة إلى أهمية و أهداف الحوكمة وفي الأخير تم التطرق إلى معوقات تطبيق الحوكمة.

الفصل الثاني: يضم ثلاث مباحث، حيث تم التطرق لماهية الإفصاح المحاسبي ، القوائم المالية وفي الأخير إلى حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية.

الفصل الثالث: يتمثل في دراسة تطبيقية نحاول من خلالها دراسة حالة شركة توزيع للكهرباء والغاز للغرب والذي من خلاله تم تقديم شركة توزيع للكهرباء والغاز للغرب ، وكذلك تقديم وعرض القوائم المالية وتحليلها وأخيرا التعرف على الحوكمة في الشركة وتأثيرها على الإفصاح.

المقدمة العامة

الدراسات السابقة:

- (1) دراسة درويش عام 2003 تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحوكمة مع عرض تجارب بعض الدول، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وان ذلك يؤثر بشكل ايجابي على البورصات وتحسين أداء الشركات.
- (2) دراسة المهاني 2007 حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، الهدف من هذه الدراسة الوقوف على مدى توفر العميق لدور الحوكمة في عمل المؤسسات لاسيما الاستثمارية منها إلى جانب الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في مجال الحوكمة. وقد أكدت الدراسة على أهمية الشفافية في معاملات المؤسسات وفي الإجراءات المحاسبية والمالية وتفادي أي عمل يؤدي إلى الفساد واستنزاف موارد الشركات وتآكل قدرتها التنافسية.
- (3) دراسة عميري صافية دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة وذلك من خلال تطبيق مبادئها حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوسائل الحديثة التي تهدف إلى حماية المؤسسات وضمان استقرارها وتحقيق الشفافية والنزاهة في القوائم المالية.
- (4) مبروك قدوري 2012 أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، وإشارة نتائج الدراسة إلى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.
- (5) براهيمة كنزة 2014 دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة التدقيق الداخلي بكل من لجنة التدقيق، مجلس الإدارة والإدارة العليا بهدف تحسين الأداء العام للشركة.
- (6) الأمين نصبة 2016 أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام، ومن النتائج الرئيسية التي تم إليها أن تبني نظام حوكمة الشركات هو الحل الأنسب لمواجهة الفساد الإداري.

المقدمة العامة

حدود البحث:

البعد الموضوعي: تم التطرق في هذا البحث نظريا إلى دراسة الجوانب المتعلقة ب**البعد المكاني**: تم جمع

المعلومات لغرض الدراسة النظرية من المكتبات المتواجدة في ولاية مستغانم.

أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب

البعد الزمني: إمتدت فترة الدراسة حوالي 6 أشهر.

المنهج المتبع:

لقد اعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض

المفاهيم والأسس العامة لموضوع البحث.

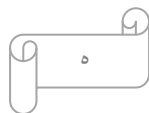
وتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات .

صعوبات البحث:

(1) نقص المراجع خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي.

(2) العدد المحدود من الكتب والمذكرات الممنوحة لنا من المكتبة لكل طالب.

(3) ضيق الوقت حيث يجد الطالب صعوبة في التوفيق بين الجانب النظري والتطبيقي لهذا البحث.



الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

تمهيد

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الماضية، وذلك لما له من تأثير على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمعات ككل، بما يعمل على ضمان سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة.

كما أصبح وجود هياكل جيدة لحوكمة الشركات مطلباً أساسياً لتعزيز قدرة أي شركة على المنافسة وجذب الاستثمارات. وتوجد العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة خلال السنوات الأخيرة، ولعل أبرزها الحاجة الماسة إلى استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية لاسيما في أعقاب الانهيارات وحالات الفشل التي حدثت في بعض الأسواق والتي كان الفساد وسوء الإدارة من أهم أسبابها. وتسعى المنظمات الدولية والدول المتقدمة، من خلال الحوكمة، إلى وضع الأطر والتنظيمات التي تحكم عمل الشركات في مختلف الأسواق.

وعليه فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الحوكمة، أما المبحث الثاني فتم تعرض من خلاله إلى واقع الحوكمة في بيئات الأعمال. في حين تضمن المبحث الثالث أهمية ، أهداف ومعوقات تطبيق الحوكمة .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

المبحث الأول: مفاهيم عامة لحوكمة الشركات.

أصبح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة على مستوى المحلي والعالمي، فقد تزايد اهتمام العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بهذا الموضوع نتيجة حالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وانحيار الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا، فهذه الأحداث جعلت الخبراء من الأكاديميين وممارسين، يوجهون جهودهم نحو دراسة مختلف جوانب حوكمة الشركات بما يضمن تحقيق المصلحة العامة للأفراد والشركات واقتصاديات ككل.

المطلب الأول: التطور التاريخي للحوكمة.

إن التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية و بروز الشركات العملاقة و متعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك، وظهور الشركات الصناعية المساهمة الضخمة والتوسع في أعمالها مما أدى إلى ظهور تعارض بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان، ويبدو أن الكثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية و الحوكمة كانت موجودة ولكن لا تلقى الاهتمام الكافي.¹ تطرق علماء الاقتصاد قديما مثل (أدولف بيرلي و ردنزمينز 1932) لمفهوم حوكمة الشركات في كتابهما "الشركات الحديثة و الملكية الخاصة" الذي يعني بأداء الشركات الحديثة الاستخدام الفعال للموارد فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.² وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم، مما أدى إلى بروز مفهوم الحوكمة. وعلى إثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية فقد أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام 1977 في أمريكا. و في عام 1985 بعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض تأسست لجنة تري دوي.³

يمكن القول أن ثمة عوامل ارتبطت بالمنح الاقتصادى في دول العالم ساهمت في خروج مفهوم حوكمة

الشركات إلى العلن منها:

¹ عادل رزق، "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحوكمية"، ملتقى الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية، القاهرة (مصر)، سبتمبر 2007، ص: 202.

² علاء فرحان طالب، إيمان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2011، ص: 27.

³ عادل رزق، نفس المرجع، ص: 202.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- منذ انفجار الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا واليابان في عام 1997 والتي أطلق عليها حينذاك أزمة النمو الآسيوية، أخذ العالم ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة مختلفة عن ذي قبل، فلقد كشفت الأزمة عن كثير من الممارسات غير القانونية مثل استغلال المعلومات الداخلية لصالح المديرين وأقاربهم وأصدقائهم، بما سمح لهم بالمتاجرة في أسهم الشركات التي يعملون فيها، ويحققون أرباح على حساب حملة الأسهم الآخرين، الذين لم تتاح لهم تلك المعلومات. كما كشفت الأزمة أيضا عن اتخاذ الشركات لقرارات غير محسوب مخاطرها، في مقدمتها الحصول على قروض قصيرة الأجل بمبالغ ضخمة لاستخدامها في تمويل استثمارات طويلة الأجل، تعرضت بسببها الشركات لعدم القدرة على الوفاء، نتيجة لعدم الملاءمة بين تاريخ الاستحقاق لتلك القروض وبين الحصول على التدفقات النقدية من المشروعات التي استثمرت فيها حصيلة تلك القروض، حدث ذلك دون علم المساهمين أو إحاطتهم بالمخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها مثل هذه الممارسات إنها إذن أزمة الإفصاح والشفافية، مصدرها غياب حوكمة الشركات.¹ كما أن هذه الأحداث الأخيرة ابتداء بشركة انرون enron وتلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام، وهو ما أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات.²

- زاد من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات، ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فبرغم من وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فان هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدار التجارة الخارجية على مستوى العالم، من خلال ممارساتها الاحتكارية.

- إكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبرى بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما تعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة.³

ويمكن تبويب العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وذلك

حسب الشكل التالي:

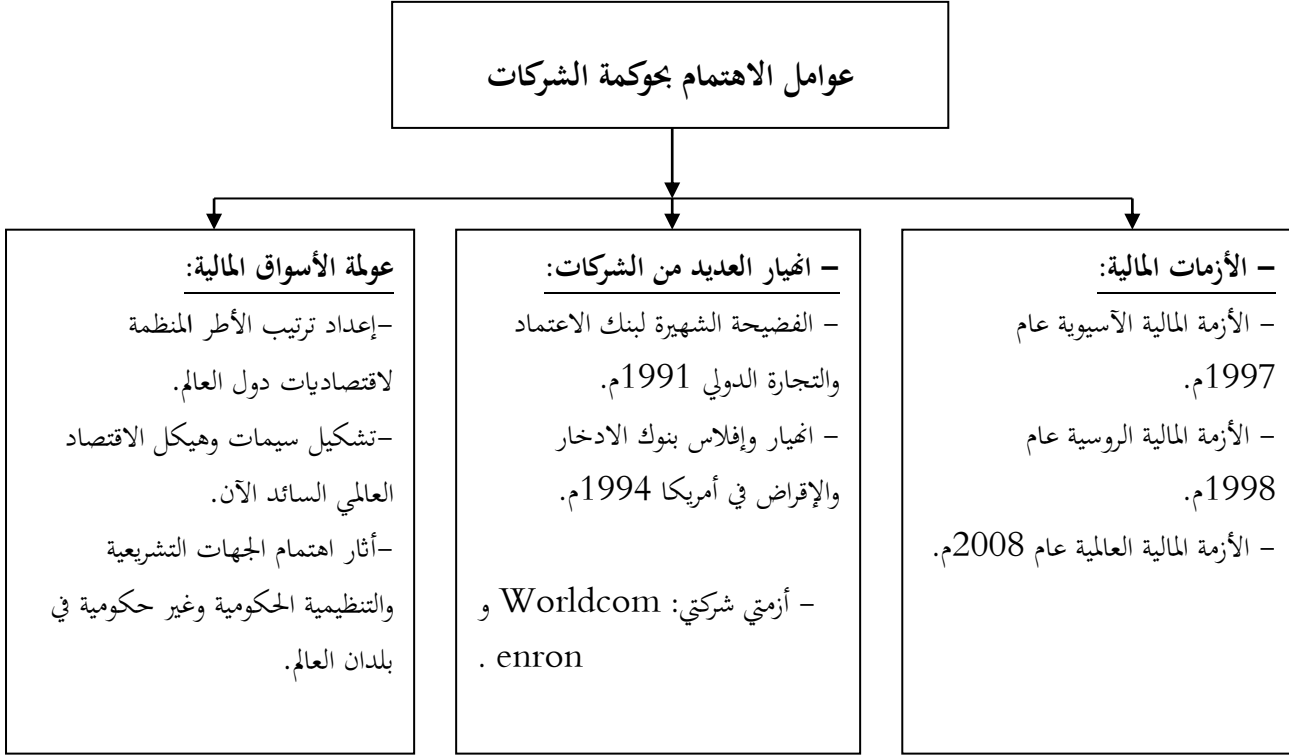
¹ منير إبراهيم هندي، " حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء"، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر) ، 2011، ص: 08.

عادل رزق، مرجع سابق، ص: 203. ²

³ منير إبراهيم هندي، نفس المرجع، ص: 204.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

الشكل (1-1): عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات



المصدر: صباحي نوال، "واقع حوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية"، المؤتمر الدولي الثامن حول دور حوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، شلف (الجزائر)، 2013، ص: 05. الموقع الإلكتروني: www.univ-bouira.dz.doc

تاريخ الاطلاع: 04/11/2016 ساعة: 17:26.

المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات.

تشير معظم الأدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات " corporate covernance " في اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين وهذا ما تؤكدته موسوعة encyloplia . وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

والاجتماعية لكن مصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات من الحكم الرشيد، حوكمة الشركات، الإدارة الحكيمة إلا أن أكثرها شيوعاً هو مصطلح حوكمة الشركات.¹

من أول من اهتم بهذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 بأنها: "ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها".²

أما مؤسسة التمويل الدولية "IFC" فتعتبر حوكمة الشركات على أنها "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة بمن فيهم المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة".³

بينما يعرف تقرير كادبوري cadbury ، الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية عام 1992 حوكمة الشركات كما يلي: "يعتمد اقتصاد دولة ما على الريادة وكفاءات الشركات، وهكذا فإن الفعالية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤوليتها تحدد الوضع التنافسي للدولة. وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات" وتوصل كادبوري في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة عملية الحوكمة كما يلي :

"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".⁴

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح الخاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص المحاسبة والمالية، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين)، 2009 ، ص: 15. الموقع الإلكتروني: alqashi.com/th/th53.pdf تاريخ الاطلاع: 2016/11/12.

² علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق ، ص: 24 .

³ براهيمة كزّة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة (الجزائر)، 2014 ، ص: 7. الموقع الإلكتروني:

www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Magistere/brahim-kenza.pdf تاريخ

الاطلاع: 2016/11/11 .

⁴ طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، بدون طبعة، جامعة عين شمس الإسكندرية (مصر) ، سنة 2005، ص 09 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

كما يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها "التنمية والتطوير الإداري بالشركة، ويكون ذلك من خلال خبرتها، والبرامج التي تطرحها، والمشروعات التي تنفذها، ونوع التكنولوجيا التي تستخدمها".¹

في حين ذهب wolfensohn في تعريفه للحوكمة بأنها "نظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية".²

عرفت حوكمة الشركات كذلك بأنها "الإطار الذي تمارس الشركات خلاله كافة أنشطتها، وهذا الإطار يركز على العلاقات بين جميع ذوي المصلحة مع بيان كيفية التفاعل فيما بينها للإشراف على أعمال الشركة بطريقة تضمن الحفاظ عليها".³

ويعرف معهد المدققين الداخليين (AII) مفهوم الحوكمة أيضا بأنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من اجل توفير الإشراف على الإدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على القيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية فيها".⁴

يقصد بحوكمة الشركات بشكل بسيط هي الإدارة الرشيدة للشركات لتقديم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشركات من خلال توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية و المستثمرين والشركات والأطراف الأخرى، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل الأزمة لبلوغ تلك الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة على الشركة.⁵

¹ سالم بن سلام بن حميد الفلبيتي، "حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان(الأردن)، سنة 2010 ، ص: 24 .

² علاء فرحان طالب، إيمان الشيحان المشهداني، نفس المرجع ، ص: 24.

³ سالم بن سلام بن حميد الفلبيتي، مرجع سابق، ص: 24 .

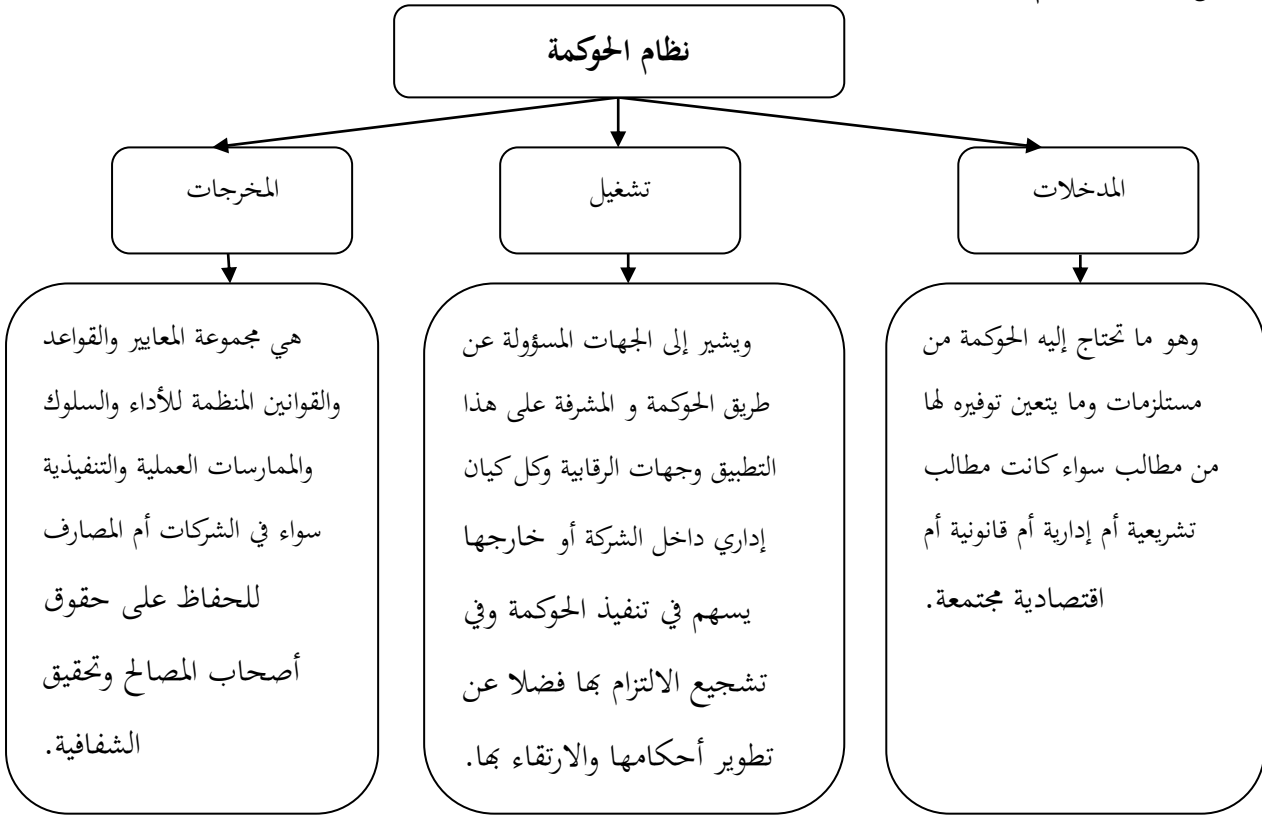
⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص: 24، 25.

⁵ أحمد علي خضر، "الإفصاح وشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر)، 2012، ص: 09 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

أما منظمة (ocde) فأعادت النظر في مفهوم الحوكمة المؤسسية وخرجت بمفهوم أكثر عمقا وشمولية في كثير من الجوانب ووضحت بأنه "مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالشركة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة و الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى أهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهيل إيجاد عملية المراقبة الفاعلة ، وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة".¹ شكل تالي يوضح نظام الحوكمة:

الشكل (1-2): نظام حوكمة الشركات



المصدر: طالب فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان(الأردن)، 2010، ص: 26 .

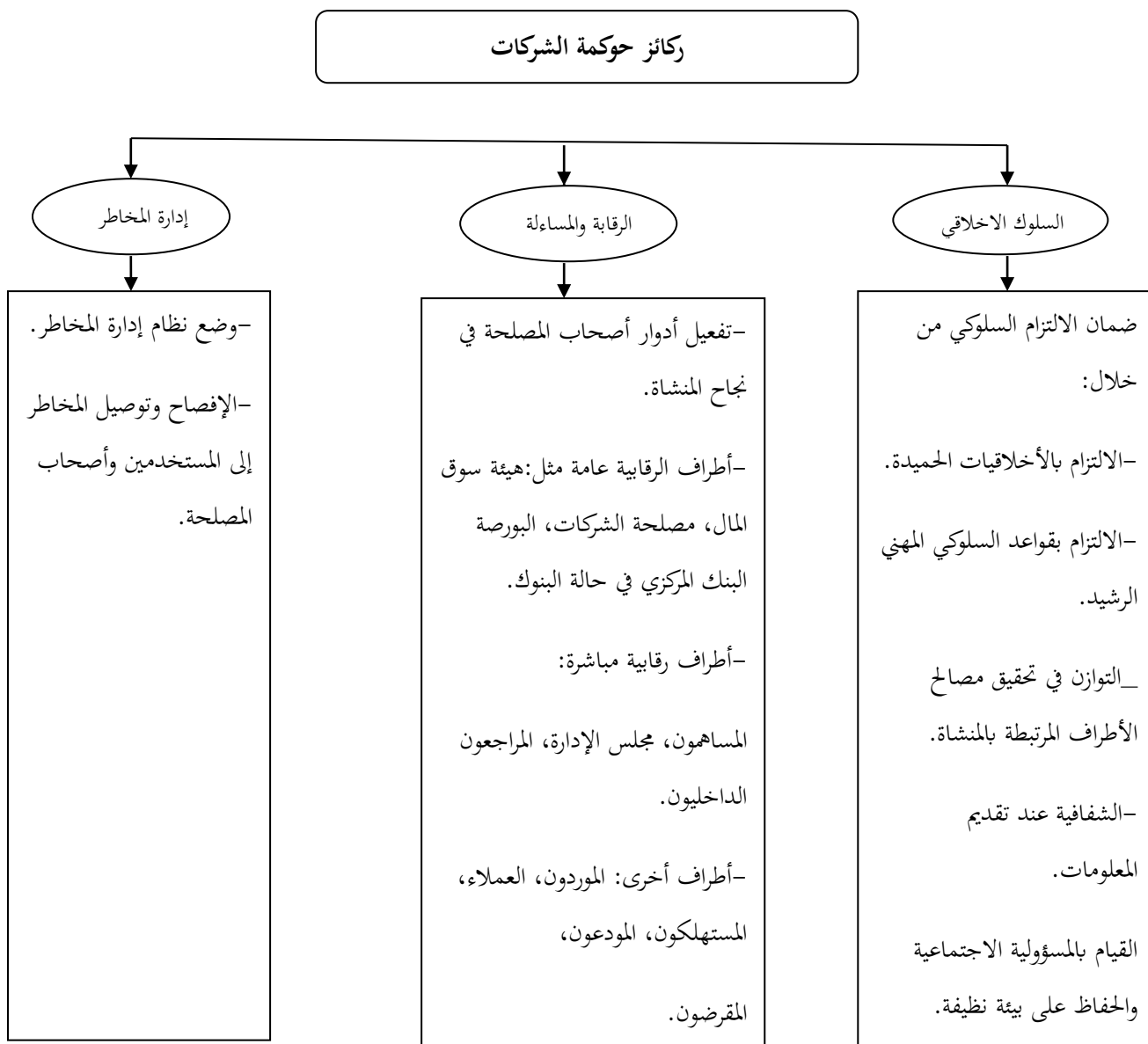
وبناء على ما تقدم فإن حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والإجراءات والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل من الأطراف المشاركة في نشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف

علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني ، نفس المرجع ، ص: 25.¹

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلا عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة.¹

الشكل (3-1): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات مفاهيم المبادئ- التجارب(تطبيقات الحوكمة في

المصارف)، الدار الجامعية، بدون طبعة، جامعة عين شمس(مصر)، 2005، ص: 47.

¹ علاء فرحان طالب، مرجع سابق، ص: 27.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

المطلب الثالث: محددات و خصائص الحوكمة.

1-محددات الحوكمة:

هناك عدة محددات التي تمكن الشركات من تطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار ، تتمثل هذه المحددات في مجموعتين أساسيتين هما:

1-1-محددات خارجية: تشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والتي تشمل على:

-القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال والشركات، القوانين المتعلقة بالإفلاس و كذا القوانين إلي تنظم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

- كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل الذي يشجع الشركات على التوسع وتحسين أساليب التسيير .

-درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال) في تنفيذ الرقابة على الشركات.¹

تعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين مصالح مختلف الأطراف في الشركة.²

1-2-المحددات الداخلية: تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة، ومن بينها القواعد والأسس المعينة بتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا من جهة، والقواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات من جهة ثانية، حيث أن توافر تلك القواعد وتطبيقها يعد ذا أهمية بالغة في تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.³

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المحددات، سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد. وعليه فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي ضخم تعمل في نطاقه الشركات، كما أن إطار حوكمة الشركات يعتمد أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل أخلاقيات

¹ إبراهيم سيد أحمد، "حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية(مصر)، 2010 ، ص:162 .

²براهمة كتنز، مرجع سابق، ص ص:16،15 .

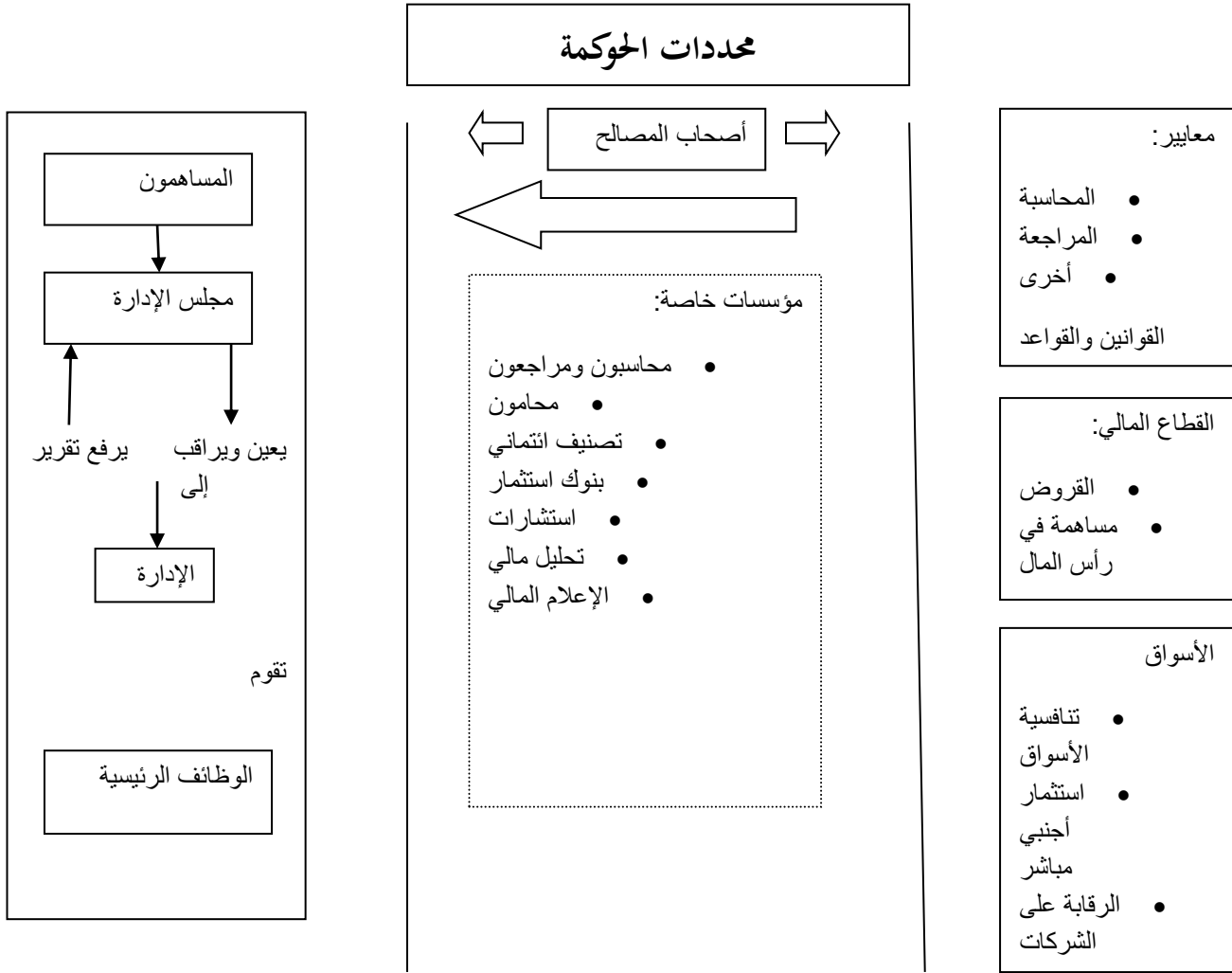
³ سالم بن سلام بن حميد الفليبي، مرجع سابق ، ص:28 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

الأعمال ومدى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها الشركة والتي يمكن أن يكون لها أثر على سمعتها ونجاحها على المدى الطويل"¹. والشكل الموالي يوضح محددات حوكمة

الشركات:

الشكل (1_4): محددات الحوكمة



المصدر: عادل رزق، ملتقى "الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحوكمية"، ورشة

عمل الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية، القاهرة(مصر)، في سبتمبر 2007، ص: 163 .

¹ براهمة كنزة، مرجع سابق، ص: 16 .

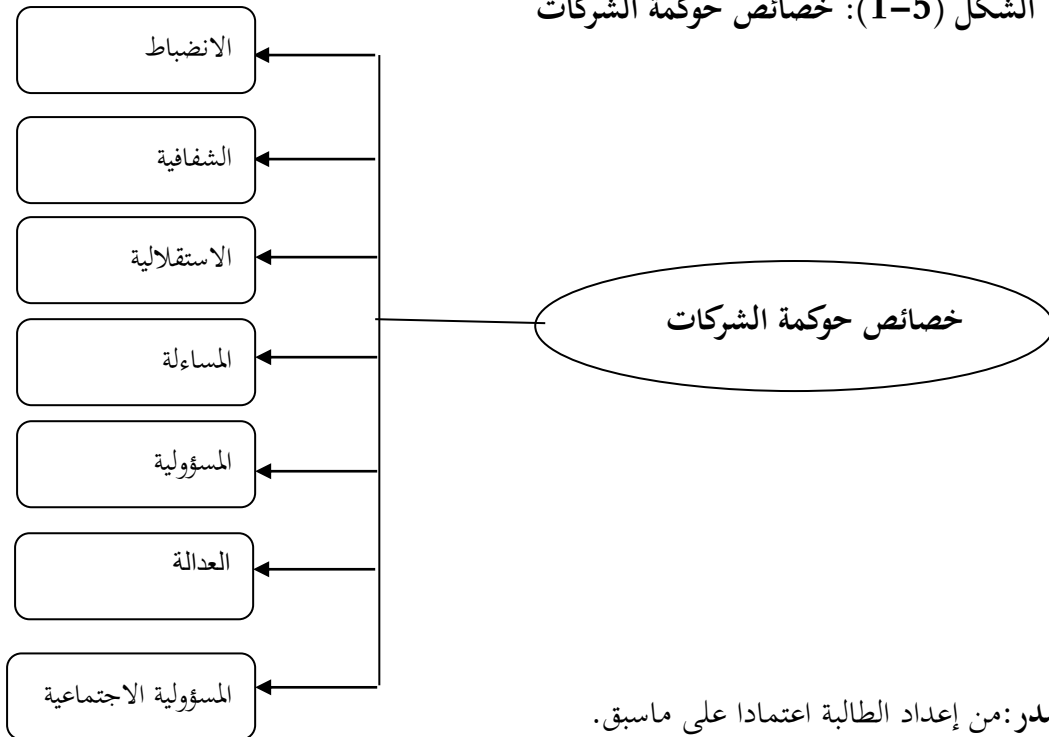
الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

2- خصائص حوكمة الشركات:

من خلال مجموعة المفاهيم المختلفة التي أعطيت لحوكمة الشركات والتي تشمل جوانب عديدة ومتنوعة بتنوع وجهات النظر حول هذا المصطلح، نجد أنها تتميز بجملة من الخصائص. ويمكن تلخيص أهم خصائص حوكمة الشركات فيما يلي:

- ❖ الانضباط: إتباع سلوك أخلاقي مناسب وصحيح.
- ❖ الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة.
- ❖ الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.
- ❖ المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ❖ المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- ❖ العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- ❖ المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جديد.¹

الشكل (5-1): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ماسبق.

¹ طارق عبد العال، مرجع سابق، ص: 23.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: واقع الحوكمة في بيئات الأعمال.

تمثل حوكمة الشركات واحد من أبرز الموضوعات التي حازت اهتماما دوليا واسعا لاسيما منذ منتصف عقد التسعينات، خاصة من قبل الهيئات الاقتصادية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي وبنك الدولي، والتي سعت للتوصل إلى وضع أسس ومقومات ومبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة و المنظمات الدولية.

تعتبر الحوكمة الشركات مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه و تسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات دول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

1- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ocde بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و الاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادات لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية. إلا أنه عام 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات كما أشارت إليها ocde .

1-1- ضمان وجود إطار فعال

- توفير الشفافية والإفصاح الصادق الذي في ظلّه تصل المعلومات إلى جميع المتعاملين بسرعة كافية، ورفع كفاءة السوق بما يضمن أن تعكس أسعار الأوراق المالية المعلومات المتاحة عن أداء الشركة، ويضمن أيضا الحماية لحملة الأسهم خاصة في حالات الاندماج والاستحواذ وحالات تقرير خيارات الأسهم حتى لا يتكرر ما حدث في السوق الأمريكي.
- أن تتوفر النزاهة والموارد والسلطة الكافية لمن سيقع عليهم مسؤولية وضع القواعد المنظمة للحوكمة، والمشاركين في متابعة التنفيذ والمسؤولين عن اتخاذ الإجراءات الحازمة في حالة المخالفة.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- أن تكون الأدوار محددة وواضحة لكل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه والجمعية العمومية، وإلا يكون هناك تضارب في المصالح، وان يكون الهدف دائما هو حماية مصالح الأطراف التي يهتمها أمر الشركة.¹

1-2- حقوق المساهمين

يتضمن حماية حقوق المساهمين:

- الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.
- نقل وتحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على معلومات خاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- المشاركة في أرباح الشركة.
- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجهوية في الشركة .
- التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
- أي عمليات غير عادية تؤدي إلى بيع الشركة.
- حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية .
- الحصول على معلومات كافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية لعامة فضلا عن المعلومات لكاملة في التوقيت المناسب عن موضوعات التي سيتخذ بشأنها القرارات في الاجتماع.
- إتاحة فرصة لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، ولإضافة موضوعات جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص: 20، 21.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بالحوكمة المؤسسية، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والإعلان عن رؤية المساهمين بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وينبغي أن تخضع مكونات نظام الحوافز الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين.
- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من رقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يناسب مع نسبة مساهمتهم.
- الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.
- القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير عادية إذ ينبغي أن تكون عملية الاندماج وبيع موجودات الشركة مثلاً واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم بحسب فئاتهم المختلفة.¹

1-3- المعاملة المتساوية للمساهمين

- ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم. وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ، وهي:
- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة (حملة نفس طبقة الأسهم)، وإعطائهم الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة نفقات الأسهم وعن حقوقهم في التصويت قبل شراء الأسهم، وينبغي أن تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من المساهمين، والتي تتأثر سلباً نتيجة للتغيير.
 - أن يتم التصويت بواسطة فارزي الأصوات (الأمناء أو المفوضين) أو المرشحين لهذا الغرض، بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
 - ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي تكون بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال .

¹علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص: 36، 37.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وزيادة تكاليف التصويت بدون مبررة.
- منع تداول الأسهم بالشكل الذي لا يتميز بالإفصاح والشفافية.
- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن طريق طرف ثالث أية مصالح مادية قد تمتص بمصالح الشركة بطريقة مباشرة. وعليه ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية والعدالة لجميع المساهمين ضمن كل فئة (أغلبية وأقلية، محليين وأجانب)، وذلك من حيث ضمان كل حقوقهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر¹.

1-4- دور أصحاب المصلحة

- أن يحدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرص لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.
- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.
- أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فاعل كفاء للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين².

علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص: 38، 39. ¹

²براهمة كنزة، المرجع السابق، ص: 24.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

1-5- الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. يجب أن يشمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت.
- أعضاء مجلس الإدارة والمدبرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- عوامل المخاطرة المنظورة.
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.
- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.
- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.¹

1-6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل، وأسس إدارة المخاطر، والموازنات السنوية، ووضع الأهداف للأداء ومتابعة التنفيذ، كما تقع على المجلس مسؤولية الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

¹ براهمة كتنزة، مرجع سابق، ص: 24.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

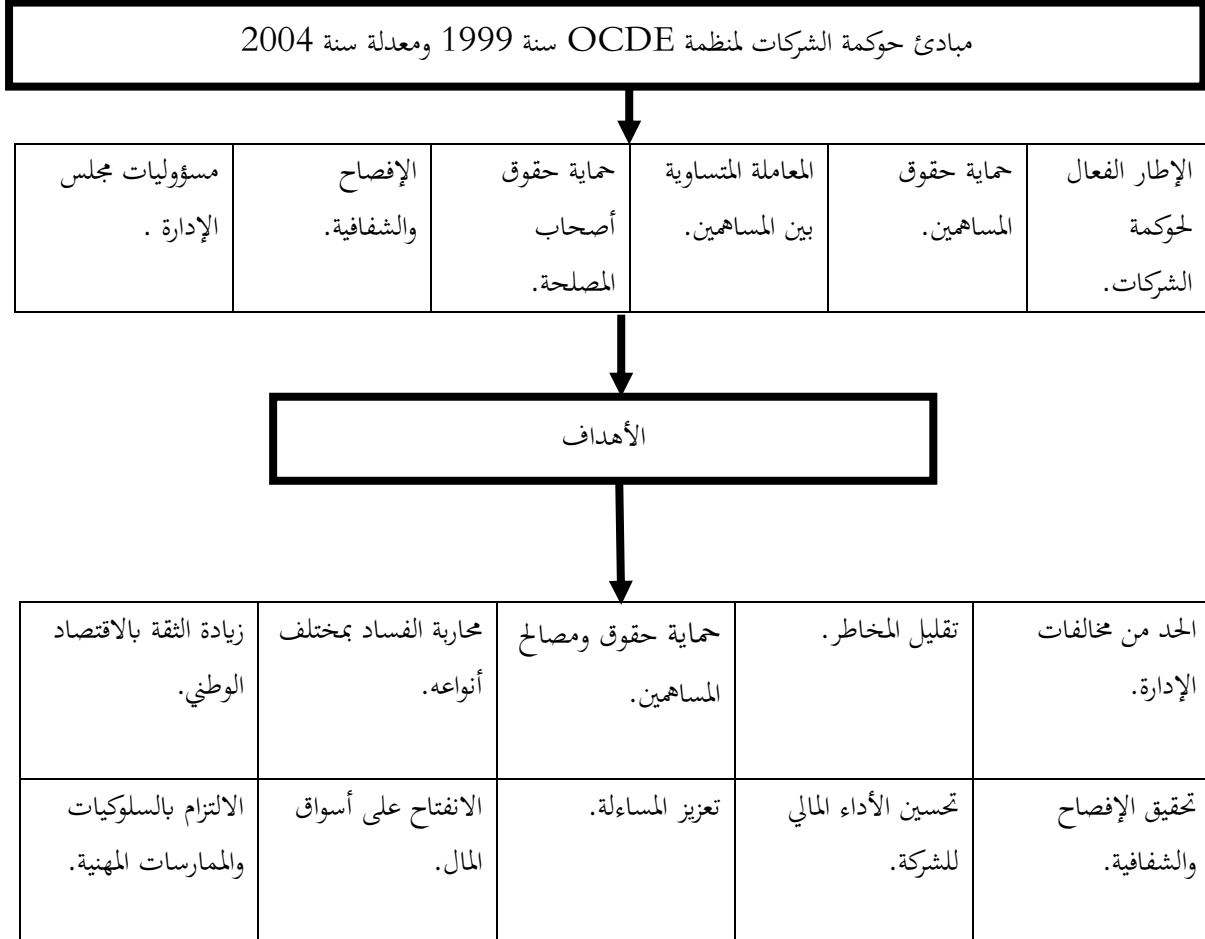
- اختيار مسئولين تنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم، وأيضاً إحلالهم بغيرهم إذا لزم الأمر.
- مراجعة المرتبات والمزايا التي يحصل عليها المسئولين التنفيذيين، وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- إيجاد نظم ملائمة للرقابة والمتابعة، وبصفة خاصة نظم المخاطر والرقابة المالية والالتزام بإحكام القوانين، بما يضمن سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، وهو ما يتطلب بدوره وجود مراجع خارجي مستقل. وحتى يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون الشركة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، ينبغي:
- أن ينظر المجلس في إمكانية الاستفادة بخبرات من خارج الشركة، تتصف بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال، وذلك عند تشكيل لجان مراجعة التقارير المالية، وترشيح المسئولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- أن تتاح لأعضاء المجلس إمكانية الحصول على معلومات الدقيقة في الوقت المناسب، عن أي موضوع محل الدراسة أو اتخاذ القرار.

وهكذا فإن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات ، من شأنه أن يوفر الحماية لحملة الأسهم، الذين قد لا تتاح لهم فرصة زيادة الشركة، أو حتى معرفة مقرها، فبفضلها تحظى المخاطر التي تتعرض لها الشركة بالعناية، ويرتكز الاهتمام على حسن الأداء، والحد من التعارض بين مصالح الملاك والإدارة التنفيذية فيما يسمى بتكلفة الوكالة، التي تتجلى في مقاومة الإدارة لعمليات لاستحواذ قد يكون فيها مصالح الملاك أو الحصول على مكافآت نقدية أو غير نقدية لا ترتبط بمستوى الأداء، لتبدوا الحوكمة وكأنها سبيل لمحاربة الفساد. ولا تقف حدود الحوكمة عند ذلك، بل تمتد للمساهمة بطريقة غير مباشر في تخصيص الكفاء للموارد، وفي توفير مصادر التمويل رخيصة، فالحد من فرص الفساد والعبث بمقدرات الشركة، وإتاحة الفرصة للشفافية والإفصاح الصادق، والاطمئنان إلى التقارير المالية المنشورة، كلها أمور من شأنها أن تساهم في تخصيص الكفاء للموارد، وبمعنى أن تتاح الموارد المالية بتكلفة ملائمة للشركات الواعدة، التي تحكمها

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

قواعد حوكمة دقيقة و صارمة، يقابلها ارتفاع تكلفة التمويل للشركات التي غابت عنها تلك القواعد. ولكن يبقى الضمان متمثلاً في جدية التنفيذ.¹

الشكل (6-1): الأهداف المحققة عند تطبيق حوكمة الشركات



المصدر: علاء فرحان، إيمان الشيحان المشهداني، المرجع السابق ، ص:45.

2- مبادئ حول حوكمة الشركات الصادرة عن البنك الدولي:

إضافة إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن البنك الدولي ساهم بدوره في وضع مجموعة من المبادئ، ويمكن إبراز أهم هذه المبادئ كما يلي:

¹ منير إبراهيم هندي، نفس المرجع، ص:24-26 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

1-2- على المستوى المحلي:

وضع البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدول، والتي تحدد على أساسها مواطن الضعف والقوة التي تخص حوكمة الشركات مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها. وهدف من التقويم هو دعم الإصلاح التشريعي، وتبني مبادرة القطاع الخاص في مجال وضع قواعد وأسس حوكمة الشركات، وهو الأمر الذي يتفق وإطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة، والذي يؤكد على حوكمة الشركات كعامل أساسي في التنمية، كما يؤكد الإطار العام على أهمية القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، كأحد العناصر الأساسية أيضا في عملية التنمية.

2-2- على المستوى العالمي:

عمل البنك الدولي ومنظمة OCDE على توسيع دائرة مبادئ حوكمة الشركات خارج نطاق دول المنظمة، فقد وقع البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في يوم 21 جوان 1999 ، وذلك من أجل رعاية المنتدى الدولي لمبادئ حوكمة الشركات.

بعد مشاورات مع منظمات أخرى توصل البنك الدولي إلى وضع نموذج ROSC لتقوية نظام حوكمة الشركات في الدول النامية. بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط الضعف والقوة في مختلف الأسواق، وهذا التقويم يساهم في التقرير الذي يعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الالتزام بمعايير وقواعد ROSC كما أن التقويم يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المتعارف بها دوليا.¹

3- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

إضافة إلى مساهمة الصندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بمعايير وقواعد ROSC فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، وذلك بإصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسات.

3-1- قانون السياسات المالية:

يسعى صندوق النقد الدولي لتشجيع الدول الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية، حيث يؤكد مضمون هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤوليات الحكومة وكيفية إعداد

¹ براهمة كتنزة، مرجع سابق، ص ص: 31، 30.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

الميزانية لتنفيذها، كما يتطلب من الحكومة توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها للمواطنين، وأن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها وأن تخضع لنظام تأكيد النزاهة. كما يتضمن هذا القانون الأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف. و متمثلة أساسا في:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات.
- توافر المعلومات للجماهير.
- إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقديم التقارير بشكل واضح.
- تأكيد النزاهة.

3-2- قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:

قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة والخاصة بشفافية السياسات النقدية والمالية. وقد أضيفت إجراءات الشفافية الجديدة إلى القانون وفق أساسين:

- إن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما التزمت الحكومة بها.
- إن مبادئ الإدارة الجيدة تدعو لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطى للسلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية.¹

المطلب الثاني: تطبيقات الحوكمة في بيئات الأعمال.

أظهر الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات، إلى قيام كثير من الدول بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، عن طريق هيئة سوق رأس المال أو بورصة الأوراق المالية فيها². من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في تطبيق قواعد الحوكمة حسب النظام المعمول به في كل دولة، حيث تتباين ممارسات الحوكمة بين الشركات، وتختلف تبعا للظروف، إلا أنه رغم تلك الاختلافات يجب أن تكون مبادئ حوكمة الشركات مرنة ومتطورة إلى جانب إتاحتها مجالا يمكن فيه للقطاع الخاص التحرك اختياريًا لإدخال التحسين والتطوير.³

براهمة كنز، مرجع سابق، ص: 33. 1

2 سالم بن سلام بن حميد الفليتي، مرجع سابق، ص: 34.

3 ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 38.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

1- تجربة المملكة المتحدة:

نشأ وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة أم لا. وأدت المشاكل المالية المترتبة على القيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي أنشئت في بداية التسعينات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية FRC وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير الثقة مرة أخرى في التقارير التي تصدرها الشركات، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كاديري والذي يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم إنجازها بصورة كافية، كما ظهر بعد ذلك في عام 1998 الكود الموحد والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، والذي تم تعديله أيضا في عام 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في عام 2002.¹

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

ظهر مصطلح حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف تتشابه إلى حد كبير ظروف ظهوره في المملكة المتحدة، نظرا لارتباط اقتصاد البلدين. بدأ الاهتمام الحقيقي بالحوكمة بصورة واضحة عند صندوق المعاشات العامة في كاليفورنيا (CALPERS) أصدر الصندوق مجموعة من المبادئ والإرشادات الجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وقد وافق أغلبية الشركات الأمريكية على هذه المبادئ، ولذا قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإعداد تقريرها treadway commission الذي تضمن قواعد حوكمة الشركات الخاصة بمنع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجلس الإدارة الشركات. وفي عام 1999 أصدرت نيويورك ولندن وجمعية حماية الوسطاء تقريرهما

1. ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 38.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

المشهور Blue ribbon report وقد ناقش هذا التقرير جوانب القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل الشركات المساهمة العامة، لاسيما أدوار المراجعين الماليين والأدوار والمسئوليات التي يضطلع بها مجلس الإدارة. وقد إهتم التقرير بشكل ملحوظ بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. وقد أسفرت تجربة كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في الالتزام ببعض القواعد التي هدفت إلى تحسين الوضع داخل الشركات المتعثرة في تطبيق بعض المبادئ والقواعد التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد ذلك في صورة مبادئ الحوكمة.¹

3- تجربة فرنسا:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدر تقرير Vienot الذي نشر سنة 1992، حيث لقي هذا التقرير الكثير من الاهتمام إلا أنه لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، إضافة إلى عدم وجود شرط ملزم للشركات لتنفيذ تلك التوصيات، وفي سنة 1996 أصدر مجلس الشيوخ تقرير آخر عرف بتقرير Marini الذي إشتمل على تشريعات هامة متعلقة بتطبيق حوكمة الشركات. لقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير Vienot أو في تقرير Marini إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.²

4- تجربة ألمانيا:

لقد اكتسب موضوع حوكمة الشركات في ألمانيا أهمية كبيرة خاصة بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية للانحيار، وتبعاً لهذه الظروف وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى Kan trag يتناول القضايا المتعلقة بالحوكمة، وفي سنة 2000 أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهي مجموعة تضم أكاديميين ومهندسين، الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية

¹ سالم بن سلام بن حميد الفلبي، مرجع سابق، ص: 38، 39.

² صبايحي نوال، "واقع حوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية"، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (الجزائر)، 2013، ص: 10. موقع الإلكتروني: www.univ-bouira.dz تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

التدقيق والشركات الخاصة، إضافة إلى مقترحات منظم (DSW) Deutsche Wertpapierbesitz (Schutzvereinigung fur وهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين.

-تجربة الدول العربية:

إهتمت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات، وقد عملت كثير من الهيئات والمنظمات العالمية على إرساء قواعد الحوكمة في هذه الاقتصاديات من بينها مركز المشروعات الدولية والمنتدى الدولي لحوكمة الشركات، كما قام كثير من المهتمين بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية بتنظيم مجموعة من المؤتمرات والندوات والنشرات التي تهدف إلى وضع التوصيات الخاصة بالتطبيق السليم لتلك المبادئ بما يتناسب والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تمر بها الدول العربية.¹

1-التجربة المصرية:

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حاليا)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر. وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات. وأعد البنك الدولي، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر.

وتشير المعايير التي منحها التقرير لحوكمة الشركات في مصر إلى وجود العديد من الممارسات الإيجابية، ولكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير لدرء بعض الممارسات السلبية. بالنسبة للممارسات الإيجابية في مصر، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح، والتصويت في الجمعيات العمومية، والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة. ويحمي القانون المصري حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتفق مع المعايير الدولية. أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة، ومنها الإفصاح عن هيكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة، ومكافآت مجلس الإدارة، والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة). كذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة. ومن

¹ صباحي نوال، مرجع سابق، ص:10.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

الأمر الهامة تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة. وتعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، مما يساعد على جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يؤدي إلى تراجع الفساد.¹

2- التجربة الجزائرية:

رغبة الجزائر في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنوع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال فمن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات مايلي:

- تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته: تأسست هذه الهيئة سنة 2006 ، التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه.²
- انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007 :انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول حوكمة الشركات وقد شكل هذا الملتقى فرصة لتلاقي جميع الأطراف الفعالة في عالم، ومن خلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة ميثاق جزائري للحكم الراشد كأول توصية وخطوة عملية تتخذ حيث يعتبر هذا الميثاق الذي صدر سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة، وقامت الجمعيات والاتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيام هذه العملية

¹ محمد حسين يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، ورقة بحثية، بنك الاستثمار، سنة 2007 ، ص: 11. الموقع الإلكتروني: www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc تاريخ الاطلاع: 2016/11/11 .

² بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، "واقع حوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية"، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة (الجزائر)، 26 نوفمبر 2013 ، ص: 04 . الموقع الإلكتروني:

dSPACE.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7602/1/narimen.pdf

تاريخ الاطلاع: 2016/10/04 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ووضع إطار حوكمة الشركات الجزائري.¹

- إطلاق مركز حوكمة الجزائر: بناء على قوة الدفع التي نشأها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.
- برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويرمي البرنامج لتعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مكافحة الفساد وتشجيع جميع المواطنين في التنمية.²

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو فشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:

- 1- المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

امين نصابة، مرجع سابق، ص: 19. ¹

² بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، مرجع سابق، ص: 05.

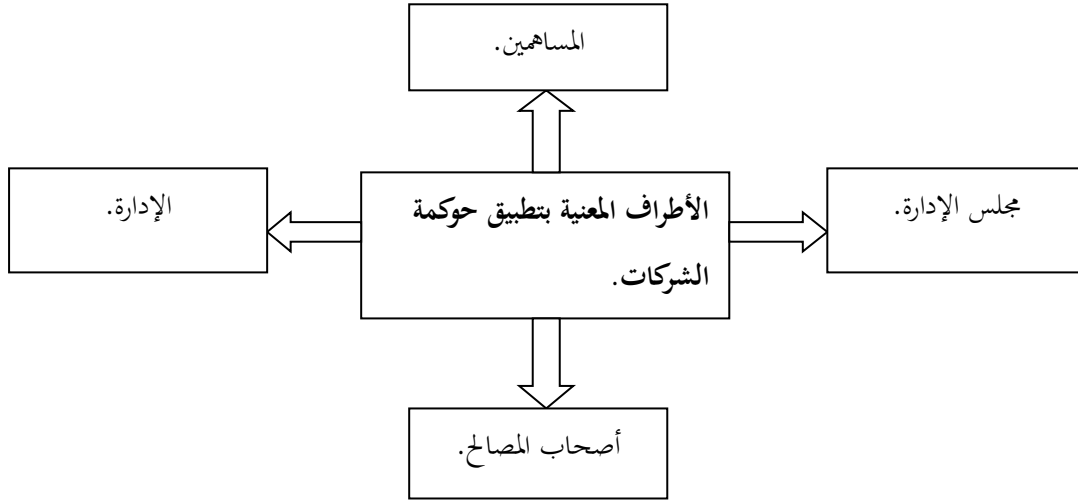
الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذي يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لإعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.¹

3- الإدارة: وهي المسؤولية عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولية عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تم نشرها للمساهمين.²

4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على سداد، في حين يهتم العمال والموظفون بقدرة الشركة على الاستمرار.³

الشكل (7-1): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.



مصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

¹ محمد عبد الفتاح العشماوي، ملتقى حوكمة الخزانة العامة، الرباط(المغرب)، 2007، ص:6.

² أمين نصابة، مرجع سابق، ص: 5.

³ محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص: 7.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

المبحث الثالث: أهمية، أهداف ومعوقات تطبيق الحوكمة

منذ البداية كانت أهداف حوكمة الشركات توضع في شكل مجموعة قواعد ومعايير اختيارية ليس لها صفة القانون، ولكن التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي بشكل عام و الأسواق المالية بشكل خاص. جعل كل الدول والمساهمون وإدارات الشركات المساهمة والممولين لها تهتم بأسس وقواعد الحوكمة وصياغتها على شكل قواعد قانونية وتشريعية لتصبح ملزمة في معظم جوانبها، لتتماشى مع التشريعات السائدة في دول العالم على اختلاف البيئة التي تعمل فيها. تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية و اللازمة لحسن عمل الشركات وتأكد نزاهة الإدارة فيها.¹

المطلب الأول: أهمية حوكمة الشركات

إكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشات الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها.

• حوكمة الشركات الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يعمل على تخفيض رأس

مال المنشأة.²

¹ عادل رزق، مرجع سابق، ص: 214 .

ابراهيم سيد احمد، مرجع سابق، ص: 174 .²

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.
 - حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.¹
 - تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدولة.
 - رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدولة التي تنتمي إليها تلك الشركات.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
 - زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
 - الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
 - زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.²
 - تساعد حوكمة الشركات في الحد من هروب رؤوس الأموال.
 - أحد الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة لدول النامية.
- إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون.³

¹ عادل رزق ، نفس المرجع ، ص:222 .

² محمد عبد الفتاح العشماوي، مرجع سابق ، ص:13 .

³ ابراهيم سيد احمد، مرجع سابق ، ص:175 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

الشكل (8-1): أهمية حوكمة الشركات



-محاربة الفساد الداخلي.

-ضمان النزاهة.

-تحقيق السلامة والصحة.

-تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف.

-تقليل الأخطاء والقصور.

-تحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية.

-تحقيق فاعلية المراجعة الخارجية.

المصدر: عادل رزق، مرجع سابق ، ص: 214 .

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات

إن الهدف الاستراتيجي للحوكمة هو توفير الثقة بين الإدارة والمساهمين من خلال أدلة تثبت أن إدارة الشركات تجرى وفقا للممارسات السليمة للإعمال وبشكل يؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى اقل حد ممكن، وهذا ما يجعل للحوكمة أهدافها تتحقق في ما يلي:¹

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقوية أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول على التمويل المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.

¹ الأمين نصبة، مرجع سابق ، ص: 12 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.¹

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة المؤسسات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في مؤسسة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين أو الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع المؤسسات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.²

المطلب الثالث: معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة تنشأ من داخل المؤسسة وأخرى من بيئة المحيطة بها وتتمثل فيما يلي:

أولاً: من داخل بيئة المؤسسة

وتتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالاً تحاول أن تتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس.
- أعضاء مجلس الإدارة: عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.

¹ ابراهيم سيد احمد، مرجع سابق، ص: 199.

² الأمين نصابة، نفس المرجع، ص: 13.

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

- لجان مجلس الإدارة: وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها، وتوفير أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.¹

ثانيا: من خارج بيئة المؤسسة

وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الالتزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.²

¹ صبايجي نوال، مرجع سابق ، ص:12 .

² الأمين نصبة، مرجع سابق ، ص:18 .

الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

خلاصة الفصل:

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا، إضافة إلى انهيار الشركات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة ومضللة لإخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح من مساهمين وغيرهم.

لذلك تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الايجابي لتطبيق الآليات والمبادئ القائمة على الإفصاح والشفافية، التي تسهر على الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة. ويجب الإشارة أن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إلى جانب إرتباط مفهوم حوكمة الشركات بكل من النواحي الاقتصادية والتشريعية والإدارية، فقد ارتبط مفهوم الحوكمة بالإطار الفكري للمحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وذلك نظرا لاحتواء هذه الأطر على أساليب ووسائل وأدوات ونظم هي في واقعها آليات للحوكمة الجيدة، من هنا أصبحت هذه الأخيرة وسيلة لهذه الأطر.

فقد إزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على إتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

وعلى هذا أساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية الإفصاح المحاسبي وفي المبحث الثاني القوائم المالية وتطرقنا في المبحث الأخير إلى حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية التي لقيت إهتماما كبيرا و متزايدا في السنوات الأخيرة حيث تطورت القوائم من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر هذه القوائم.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح ومقوماته

1- تعريف الإفصاح المحاسبي :

يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل و إظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالشركة، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات الرئيسية التي لها أهمية، ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية التي لها أهمية، فهو بمثابة القاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، حيث أن التمثيل الصادق للبيانات و المعلومات المالية في القوائم المالية الختامية هدف تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقه و تستخدم الكثير من الأساليب الفنية المحاسبية لتأكيد على أمانة عرض و تقديم القوائم المالية الختامية بصورة صحيحة وعادلة، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية و الملاحظات و المعلومات الإضافية و المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالشركة.¹

يوجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

يمكن تعريفه بأنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة²

¹ تيرس محمد، "أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير إستراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، مستغام، 2013، ص: 74، 75.

² نذير سمير، "الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، ورقلة، 2014، ص: 11. الموقع الإلكتروني: <http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/01/31.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

كما يعرف أيضا بأنه: عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من التقارير و القوائم المالية لمساعدة القارئ الواعي على إتخاذ القرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو القوائم الإضافية.¹

عرف الإفصاح بأنه "تقديم المعلومات و البيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، فهو يشمل المستخدمين الداخليين و الخارجيين في آن واحد.²

كما عرف الإفصاح على أنه: "شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة".³

يقصد بالإفصاح إتباع الشركة ممثلة في مجلس إدارتها سياسة الوضوح الكامل، و إظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي تعتمد عليها جميع الأطراف في الشركة. و لا يقصد بالإفصاح فقط مجرد توفير البيانات و المعلومات و السماح بالاطلاع عليها، بل يمتد معناه إلى تعهد الشركة بتقديم هذه البيانات و تلك المعلومات و توصيلها بصفة دورية إلى علم المساهمين و الجمهور لكي يستفيد منها الجميع. و الواقع أن الإفصاح يعد من المبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية للشركات، الأمر الذي يعني أنه يجب أن يشتمل على القوائم المالية و الملاحظات و المعلومات الإضافية المرفقة بكل هذه المعلومات، وذلك لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع. و لذا إهتمت الجهات المعنية بمعايير المحاسبة الدولية بموضوع الإفصاح كثيرا. و وضعت المعايير الكفيلة لتحقيق الحد الأدنى و الضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك بشكل مستمر ليتناسب التغيرات المتلاحقة في مجال حوكمة الشركات.⁴

¹ عبد المنعم عطا العلول، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، غزة (فلسطين)، 2013، ص: 19. الموقع الالكتروني: <http://alqashi.com/th84.pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/02/05.

² هاجر مزوار، "تقييم إلتزامات المؤسسات الجزائرية بالإفصاح في النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، المسيلة، 2014، ص: 06. الموقع الالكتروني: <http://these.univ-msila.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/01/31.

³ زين عبد المالك، "القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، بومرداس، 2015، ص: 13. الموقع الالكتروني: <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/05.

⁴ سالم بن سالم بن حميد الفليقي، مرجع سابق، ص: 10.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

2- مقومات الإفصاح المحاسبي :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

2-1- المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق إستخدامها لهذه المعلومات ، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة ، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية : الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها . وقد كرس دفين أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية و ذلك كركن أساسي في أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب.

2-2- أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض التي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية لعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة وفي هذا الإطار تلتقي وجهة نظر أهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية هما: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) و الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA)، فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في أحد التقارير الصادرة عنها عام 1977 على ما يلي: "في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع الذي يحدد طبيعة أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة، و الغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى.¹

2-3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في

¹ عون وردية، "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2015 ، ص: 24 .
الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 06/ 02/ 2017.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

الملاحظات و الإيضاحات و الملاحق المرفقة بالقوائم المالية، و التي تعد جزءا من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات و المبادئ المحاسبية و ضمن قيود ومحددات على نوع و كمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.¹

2-4 - أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

إن القدرة على قراءة التقارير المالية و مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة و الخبرة و عليه يجب أن يراعي معدوا القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه.

ومدى قابليتها للقراءة و الفهم البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب و تنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر و سهولة عموما جرى العرف على أن يقيم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم المالية أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.²

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه

1-أنواع الإفصاح المحاسبي:

1-1-الإفصاح الكامل:

يعني أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم، فإذا تبين أن عدم وجود معلومات معينة تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية فانه يتعين تقديم هذه المعلومات. ومن أمثلة المعلومات التي يفصح عنها كملاحظات للقوائم المالية أهم السياسات المحاسبية المتبعة.³

¹ تيرس محمد، مرجع سابق، ص: 81 .

² عون وردية ، مرجع سابق، ص: 25 .

³ كمال الدين الدهاوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، مكتبة الجامعي للحديث، بدون طبعة، الإسكندرية(مصر)، 2007، ص: 51 .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

1-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و الغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله.¹

1-3- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يتضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

1-4- الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في إتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.²

1-5- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

¹ رولا كاسر لايقة، "القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، سوريا، 2008، ص: 52. الموقع الالكتروني: <http://www.kantakji.com/media/2424/17k.pdf> تاريخ الاطلاع: 2016/ 12/ 01 .

² صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011ص: 25 . الموقع الالكتروني: <http://dSPACE.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/12/01.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

1-6- الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، و الهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع و التكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض إتخاذ القرارات الاستثمارية.¹

2-العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح المحاسبي:

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:

2-1- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات إهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.²

صبايحي نوال، مرجع سابق، ص:26،25.¹

²صبايحي نوال، " أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية "، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم تسيير، جامعة الوادي، ص:07. الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/09/19.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

2-2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير و تنظيم و إصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول و خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون موجبا من المؤسسات المهنية و الحكومية من خلال القوانين و اللوائح.

2-3- المنظمات و المؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات و القوانين المحلية، تعتبر المنظمات و المؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبية الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المصحح عنها على المستوى العالمي.¹

المطلب الثالث: تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة و الضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم و التقارير المالية و ترجع متطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة و قوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي إهتمامات الهيئات المهنية و الجهات الأكاديمية البحث عالميا و محليا، و لا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة و عدالة و إكمال الإفصاح المحاسبي و تعزيز الأداء و الشفافية و المساءلة بالشركات.²

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلبا ضروريا، من أجل إسهام في إنجاح و نمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فان دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات و المؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية و جهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز و تفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلبا ضروريا، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات و المؤسسات من خلال تبني المبادئ و القواعد

¹ صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية"، مرجع سابق، ص: 07 .

² ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص: 51.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري و المالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة اللازمة لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة و القوانين و متطلبات نظام الشركات و المعايير المهنية الصادرة من جهة و بين مجالس إدارات الشركات و لجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية و الإفصاح و تزويد المستثمرين و الجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في إتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبية الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية و فرضية إستمرار الشركة و إختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، و عرض المعلومات للمقارنة.

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح و الشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية و غير المالية. يعني الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد و بالشكل الذي يساهم في إتخاذ قرارات الاستثمار و يشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية و أداء الشركة و هيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبية و المراجعة الدولية و المحلية المطبقة.¹

المبحث الثاني: القوائم المالية

المطلب الأول: التعريف بالقوائم المالية وكيفية تقديمها وفق scf

إن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف. فإن فهم هذه القوائم المالية و معرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات و التقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا.

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 51، 52.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

1-تعريف القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من المستندات المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة على حالة المؤسسة، كما يجب إعداد البيانات المالية مرة في السنة على الأقل بصفة دورية و الاحتفاظ بنفس التقييم و التسجيل من دورة لأخرى، و يجب عرضها في أجل أقصاه 4 أشهر بعد غلق الدورة، كما يجب إعدادها بالعملة الوطنية"¹.

عرفت أيضا بأنها: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، جدول حسابات النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال و الملاحق، و الهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية و الأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات الاقتصادية".

وتم تعريفها أيضا أنها: "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية"².

2-إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبية المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين.

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد و التعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد و تقديم القوائم المالية:

-القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشمل على:³

¹ مخلوفي محمد عادل، "إنعكاسات النظام الحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، ورقلة، 2015، ص:38. الموقع الالكتروني: <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/08.

² زين عبد المالك، مرجع سابق، ص:20.

³ لزعر محمد ساعي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2012، ص:35.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

- ✓ الميزانية.
- ✓ حسابات النتائج.
- ✓ قائمة تدفقات الخزينة.
- ✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ✓ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج.¹

وتحتوي القوائم المالية على:

2-1-الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

❖ أهمية الميزانية:

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم لمؤسسة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:

- كشف المركز المالي للمؤسسة عند تاريخ إعداد الميزانية حيث تبين ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع، بواسطة نسب التداول و السيولة.

الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-eloued.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/11/04.

Jean-Jacques Jullian, « **les normes comptables internationales IAS-IFRS** », sup¹

Foucher, 2^{ème} édition, France, 2007, p14.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم إحتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي.
- تبين مدى إلتزام المنشأة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.
- تعطي صورة للمؤسسة على استمراريتها.
- معرفة سياسات الشركة إتجاه استثمارية المالية.¹

2-2-جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويزر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.²

❖ أهمية جدول حسابات النتائج:

تكمن أهمية في توفير معلومات مفيدة تساعد في تقدير حجم و توقيت التدفقات المستقبلية و درجة عدم التأكد التي تصاحبها، بالإضافة يساعد في تحديد درجة المخاطرة المتعلقة بعدم تحقيق مستوى معين من التدفقات النقدية، إذ يمكن من خلال تحليل مكونات حساب النتائج من إيرادات وأعباء ومكاسب وخسائر والتعرف على العلاقات فيما بينها.بالإضافة إلى ذلك فإن جدول حساب النتائج يحقق الميزات التالية:

- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذا نشاطاتها غير العادية.
- إحتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.³

¹ سليم بن رحون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية علوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، بسكرة، 2013، ص: 81 .
الموقع الإلكتروني: <http://sites.univ-biskra.dz> تاريخ الاطلاع: 12/ 02/ 2017.

² محمد بن عمر، مرجع سابق، ص: 24 .

³ سليم بن رحون، مرجع سابق، ص: 81 .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

2-3- جدول تدفقات النقدية:

يبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلية.¹

❖ أهمية جدول تدفقات الخزينة:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال السنة المالية، حيث تساعد هذه المعلومات المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في:

- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة و سداد إلتزاماتها وكذلك مدى قدرتها على توزيع الأرباح ومدى حاجتها لمصادر تمويل خارجية.
- جدول تدفقات الخزينة أداة لتقييم السيولة و المرونة المالية للمؤسسة أي مدى قدرتها على توفير أموال نقدية للاستفادة من أي فرص إستثمارية جديدة أو إحلال الأصول في المستقبل.
- يسمح جدول تدفقات الخزينة بمقارنة المركز النقدي بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها في الفترات المالية المختلفة.²

2-4- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذا الجدول لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997. وقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات رؤوس الأموال

¹ محمد بن عمر، مرجع سابق، ص: 28.

² بوركاب مصطفى، "نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، البويرة، ص: 56 .
الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

الخاصة بأنها: "تشكيل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".¹

❖ أهمية جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

- التعرف على مقدار الأموال الخاصة وعناصرها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال الفترة.
- التعرف على عناصر الأعباء و المنتوجات التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة.²

2-5-الملاحق:

تعريف ملحق الكشوف المالية: يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعاً هاماً، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية.³

❖ أهمية الملاحق:

إن الملحق المرفق بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك نظراً لما يتضمنه من توضيحات لما تحتويه القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية وبانتفاء وجودها تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساساً سليماً لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية.

ولهذا يعتبر الملحق ذا أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في القوائم المالية، حيث تكمن أهمية الإيضاحات المرفقة بالقوائم فيما يلي:

- تقديم معلومات عن الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد قوائمها المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب القوائم المالية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية على فهم محتوياتها.⁴

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 59.

² بوركاب مصطفى، مرجع سابق، ص: 56.

³ محمد بن عمر، مرجع سابق، ص: 33.

⁴ بوركاب مصطفى، نفس المرجع، ص: 56.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

تعكس القوائم المالية العمليات والأحداث عن طريق التبويب والتلخيص النهائي للبيانات المحاسبية وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لعرض وإيصال المعلومات إلى مختلف الأطراف لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

1-أهداف القوائم المالية: هدفها توفير معلومات مفيدة:

قد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أهداف القوائم المالية، في مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادرة عام 1978، بعنوان أهداف التقرير المالي لمشروعات الأعمال، وذلك على النحو التالي:

1-1- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لإغراض إتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة، ويجب أن توصف هذه المعلومات، بشكل يمكن فهمه بالنسبة لمن يتمتعون بدراية معقولة لنشاط الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية.

1-2- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد بالنسبة لكل من:

- متحصلات النقدية المستقبلية من الكوبونات أو الفوائد.
- متحصلاتهم النقدية المستقبلية من بيع أو إستهلاك أو إستحقاق الأوراق المالية أو القرض.

1-3- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة، الحقوق على هذه الموارد، تأثير المعاملات والأحداث والظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها.

1-4- توفير معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة. وعادة ما يستخدم المستثمرين والدائنين معلومات عن الماضي لتساعدهم في تقييم الاحتمالات بالنسبة للمؤسسة في المستقبل.¹

1-5- توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل.

¹ بلعيد وردة، "مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2014، ص ص: 83، 84. الموقع الإلكتروني: <http://these.univ-msila.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/14.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

1-6- توفير معلومات عن:

- مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمؤسسة.
- الأموال التي تقتريتها المؤسسة وسدادها للقروض.
- حركة رؤوس الأموال الخاصة (بما في ذلك الكوبونات النقدية وأي شكل من توزيعات الموارد إلى المساهمين).
- العوامل الإضافية التي تؤثر على سيولة لالتزاماتها تجاه المساهمين.

1-7- توفير معلومات عن أداء إدارة المؤسسة لالتزاماتها تجاه المساهمين.

1-8- توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض إتخاذ القرارات. ويتضح مما سبق أن الأهداف الثمانية للبيانات المالية والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية تركز على:

- توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين لأغراض إتخاذ القرارات.
- إتخاذ القرارات، ولقد إعتبر مجلس المعايير المحاسبة أن المنفعة لاتخاذ القرار هي الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية.¹

2- مستخدمي القوائم المالية:

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناء على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى، ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد:²

- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها لأنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار

بلعيد وردة، مرجع سابق، ص: 84.¹

²وسيلة بوخالفة، "دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ورقلة، 2013، ص: 04.

الموقع الإلكتروني: http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Boukhalfa_Wasila_eco.pdf تاريخ الاطلاع:

2017/02/15.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات المماثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.
- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.¹
- **العملاء:** يهتم العميل بالحصول على بضائع أو خدمات من المورد بسعر جيد وبشروط دفع مريحة، حيث يستخدم المعلومات المالية التي ينشرها المورد وكذلك منافس من أجل معرفة ما إذا كانت الشروط التي حصل عليها مماثلة لما تمنح لغيره ومع ما يمنحه هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات عن طريق حساب متوسط فترة الائتمان للمورد والمنافسين، كما قد يكون من مصلحة العميل متابعة المراكز المالية لمورديه من أجل ضمان الإستمرار.²
- **الحكومات ووكلائها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.³ وتتنوع هذه المؤسسات وبالتالي تتنوع استخداماتها للقوائم المالية، ومن بين هذه المؤسسات نجد:

¹ أمين السيد احمد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية(مصر)، 2008، ص : 44.

² بولنجيب عادل، "دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2014، ص: 67. الموقع الالكتروني:

<http://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Magistere/boulegnibe-adel.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2017/02/15 .

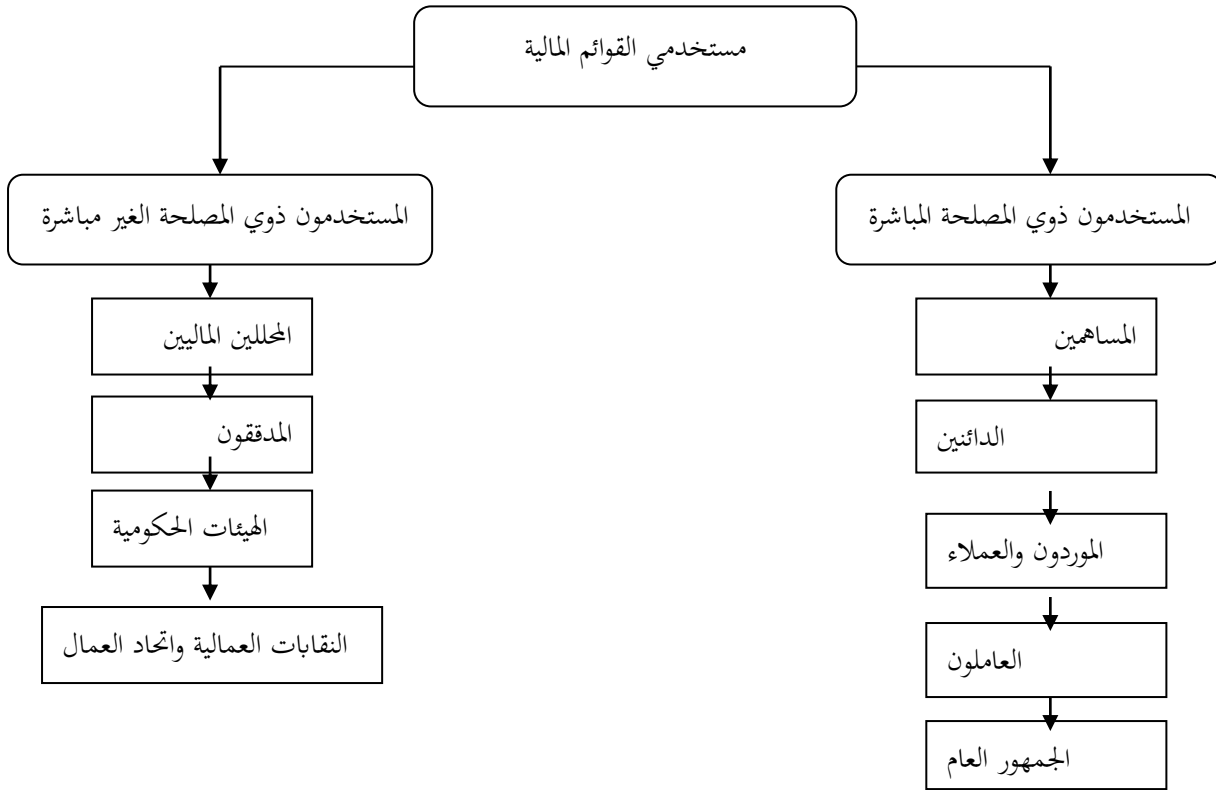
³ أمين السيد احمد لطفي، نفس المرجع ، ص: 44 .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

-وزارة المالية ودوائر الضرائب والجمارك تهتم بالمعلومات التي تمكنه من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل.

-أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير والقوائم المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها.¹

الشكل (1-2): مستخدمي القوائم المالية



المصدر: لبني محمادي، "أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، ورقلة، 2014، ص: 04. الموقع الإلكتروني:

bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Mehdadi_Lobna.pdf تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.

¹ فايز زهدي الشلتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة (فلسطين)، 2009، ص: 35. الموقع الإلكتروني: <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/66586.pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب SCF

لابد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس إتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة.¹

1- الإفصاح في الميزانية:

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة إقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر هذه القائمة المعلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المؤسسة والتزاماتها لدائنها وحق إعلان صافي أصول المؤسسة.

1-1- في جانب الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة.
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة.
- خزينة الأصول

1-2- في جانب الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الخاص والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.

¹ نذير سمير، مرجع سابق، ص: 12.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة.
- المؤونات للأعباء والخصوم المماثلة.
- خزينة الخصوم.

1-3- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة المدينة.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- الشركة الأم.
- الفروع.
- الشركات المساهمة.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين، ..).
- في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة الأسهم.
- عدد الأسهم المرخصة الصادرة، غير محررة كلياً.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة إسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي تملكها الشركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق وإمتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة.¹

2- الإفصاح في جدول حسابات النتائج:

وفقاً للنظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إدراج المعلومات التالية في حساب النتيجة:

¹ عون وردية، مرجع سابق، ص: 61 .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. ط
- مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر العادية.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لكل إلى شركات المساهمة.

3- الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.
- تدفقات أموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم.¹

4- الإفصاح في جدول تغيرات رؤوس الأموال:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

¹ عون وردية، مرجع سابق، ص: 62.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد، ..).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5- الإفصاح في ملاحق:

- الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
 - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم المالية.
 - المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات.
 - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة للحصول على صورة وفيية.
- وفعلا فإن الملحق يجب أن يشتمل على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.¹
- وفي الأخير يجب أن تحتوي القوائم المالية على أرقام المقارنة بالعام الماضي على الأقل حتى يستطيع المستفيدون من القوائم المالية متابعة تطور ونمو في كل عنصر من عناصر القوائم المالية.²

المبحث الثالث: حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في إختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل، ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك القوائم، فان العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة القوائم المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.³

¹ عون وردية، مرجع سابق، ص: 63،64.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "التسويات المحرورية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية(مصر)، 2010، ص: 355.

³ ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 54.

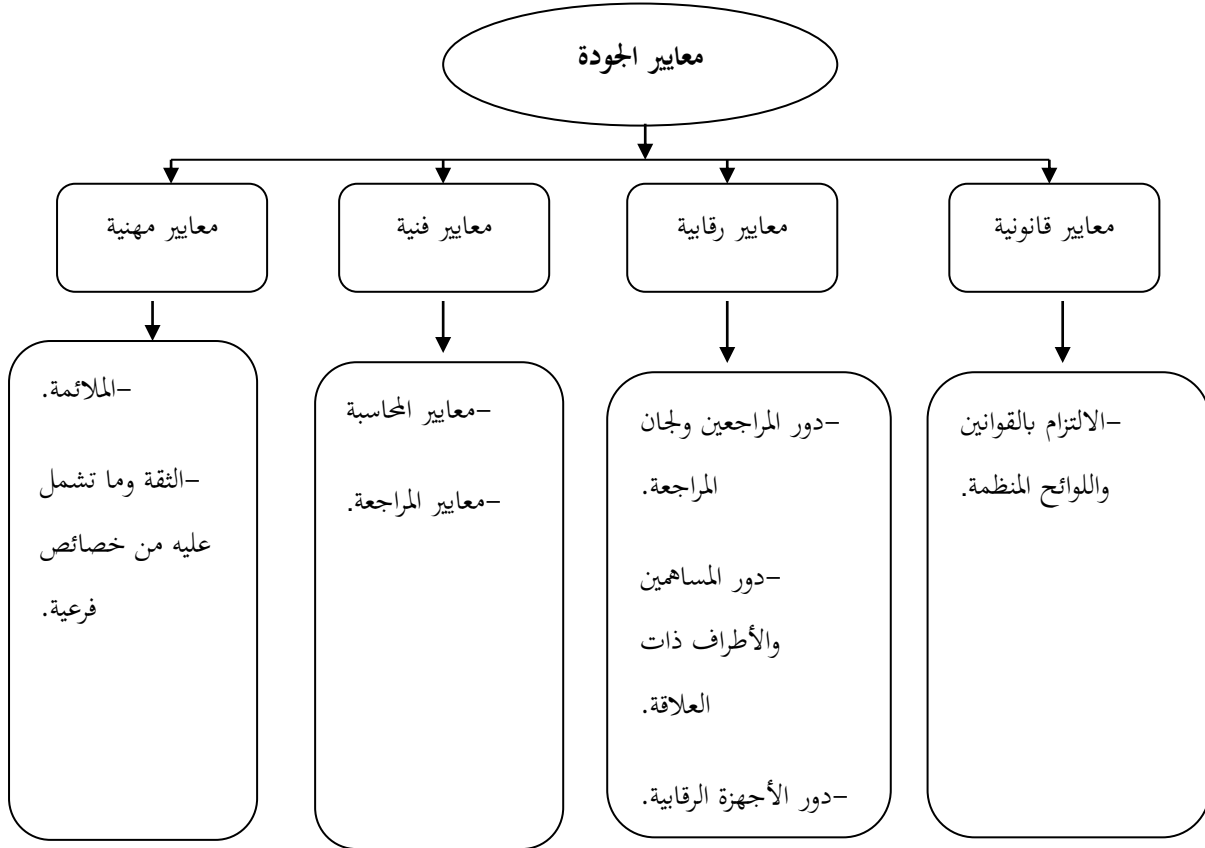
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: جودة القوائم المالية

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة التي تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من إستخدامها.¹ وفي ضوء هذا المفهوم يمكن إقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل (2-2): معايير جودة المعلومات المحاسبية



¹ صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) وأثره على جودة المعلومة"، مرجع سابق، ص ص:74،73.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المصدر: صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) وأثره على جودة المعلومة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص: 74.

الموقع الإلكتروني: <http://dSPACE.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/16.

المطلب الثاني: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة القوائم المالية

إعنتت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.¹

1- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة¹. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

¹ العربي خيرة، "تفعيل الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015، ص: 44.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

2- الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم إتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة .

3- الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعمولة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.¹

المطلب الثالث: تأثير حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية

مع مطلع سنة 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي النظام المحاسبي المالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية، وبمرور أكثر من عدة سنوات على بداية تطبيق هذا النظام كان لازما علينا إجراء تقييم ولو مبسط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة، مثل حوكمة الشركات وذلك من خلال إظهار العلاقة التكاملية بينها، عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام . تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس

¹ صبايحي نوال، " أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، مرجع سابق، ص ص:13،12.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث ألزم المؤسسات الخاضعة له إلى إحترام جملة من المبادئ و القواعد أهمها إحترام مبدأ الشفافية و الإفصاح في عرض القوائم المالية والتي حددها في خمس قوائم رئيسية هي: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات النتيجة، جدول تغيير الأموال الخاصة، الملاحق.

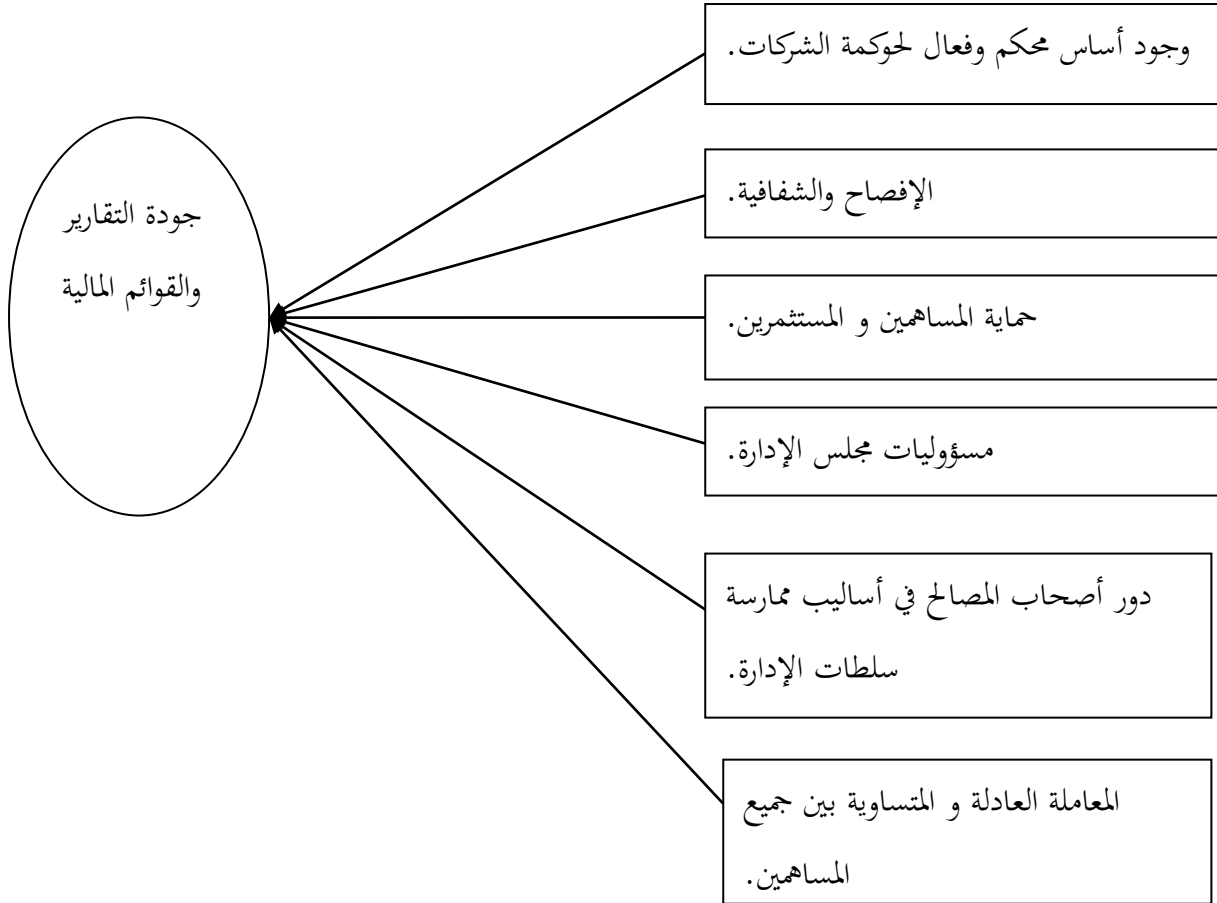
والملاحظ من خلال إستعراض هذه القوائم المالية هو مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات البسيطة في التسميات، ولكن الجوهر مطابق وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية، والتي أثبتت جودتها العالية، حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة لتحسين مستوى جودتها وذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 بعنوان عرض القوائم المالية، عن طريق التأكد مما يلي:

- إحتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة.
- وقوع الانحرافات عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات.
- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.
- تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات، وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.
- إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:
- إختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية: حيث يستوجب تكيف القوائم المالية مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل إنفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.
- عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب محاسبي نظرا لبطء الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية.
- يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

ومن أجل معالجة هذه النقائص يوصى بوضع لجنة مستقلة تضم جميع القطاعات الاقتصادية من أجل إيجاد تكامل بين مختلف الآليات الساعية لتعزيز مفاهيم حوكمة الشركات من أجل محاربة الفساد المالي والإداري بأنواعه.¹

الشكل (3-2): العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية و التقارير المالية.



المصدر: بن معمر يمينة، "أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015. ص: 82.

¹ بن معمر يمينة، "أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015. ص: 82.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة القوائم المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه أحد معايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية القوائم المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وإن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها القوائم المالية هي أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلا أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي. كما أن القوائم المالية تؤثر في قرارات المستثمرين لإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.¹

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص: 40.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

خلاصة الفصل :

يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام وأصبح العديد من مستخدمي القوائم المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها. من أجل الوصول إلى إفصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت المعايير المحاسبية الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى الإطار العام لحوكمة الشركات و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي إختارنا مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم كمؤسسة للدراسة الميدانية لغرض تقديم تحليل لقوائمها المالية ومعرفة مدى تطبيقها لمبدأ حوكمة الشركات وهي مؤسسة تتميز باهتمام كبير على خلاف المؤسسات الاقتصادية الأخرى، حيث قسمنا الفصل التطبيقي إلى مبحثين في المبحث الأول تناولنا فيه نظرة عامة حول الشركة وفي المبحث الثاني تقديم القوائم المالية و واقع حوكمة الشركات في المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

المبحث الأول: نظرة عامة حول شركة الوطنية للكهرباء والغاز

المطلب الأول: تقديم الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز

أنشأت الشركة الوطنية الجزائرية سونلغاز بمقتضى الأمر 6959 المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة في الأول أوت 1969 وحلت محل كهرباء وغاز الجزائر التي حلت بنفس المرسوم.

وقد أنشأت حسب قوانين التأمين الجزائرية سنة 1947 ومنذ إنشائها قامت المؤسسة بزيادة بيع الطاقة بتجهيز وصيانة الآلات الكهرو منزلية والغازية، وسهرت على استغلال الغاز والكهرباء في المجال الصناعي والمجالات الأخرى، وقد أوكلت لها مهمة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، ومنذ مرحلة الاستقلال سنة 1962 عرفت الجزائر طيف تسخير جهودها لإعادة تنظيم اقتصادها للاستجابة لمختلف الحاجيات الاجتماعية وذلك بقيام الشركة الأولى باقتناء تجهيزات ومعدات وأشغال كبرى خلال الفترة من 1962 إلى 1967 بتخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50% لتشجيع الاستهلاك المحلي وفي فترة 1967 إلى 1969 كان قرار إحدى أهداف هذا المخطط الثلاثي لإنعاش التنمية.

وبناء على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة قامت سنة 1973 بإعادة تشكيل قواعدها ومنشأها لتنتقل الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاوات سنة 1969 إلى 1200 ميغاوات سنة 1974 وذلك بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران بالإضافة إلى المولدات الغازية الموجودة في الجزائر، تقرت، غرداية، حاسي مسعود وأرزيو.

وفي سنة 1978 طورت المؤسسة خدماتها على التكيف في هيكلتها بإنشائها للوسائل ذاتية الانجاز ولتحقيق أهداف المخطط الوطني بإعادة تهيئة الكهرباء بغية تلبية حاجيات حوالي مليون ومائتي مشترك، واستحدثت خطوط جديدة قدر طولها ب: 60000 كلم، وفي عام 1983 أنشأت مؤسسات فرعية مستقلة خلفا لوححدات الأشغال، تتخصص كل واحدة منها في ميدانها لتكون بذلك قادرة على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني وهذه المؤسسات هي:¹

1- مؤسسة إعادة تهيئة الكهرباء.

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

2- مؤسسة تثبيت الخطوط ذات التوتر العالي.

3- مؤسسة أعمال الهندسة.

4- مؤسسة الأعمال الصناعية.

5- مؤسسة صناعة المعدات الكهربائية وآلات القياس والرقابة.

وشركة سونلغاز هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري والتي تحتكر لحساب الدولة النشاطات التالية:

1- إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء.

2- نقل وتوزيع الغاز.

وكما تلتزم الشركة ب:

- تلبية كل طلب على الكهرباء والغاز ضمن الشبكة الموجودة بنوعية وانتظام في الخدمة.
- ضمان القيام ببرامج تطوير الهياكل القاعدية الكهربائية والغازية وخاصة برامج إيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- تطبيق المساواة في المعالجة لكل الزبائن.

إلا أنه وفي إطار التحولات الاقتصادية التي طرأت مؤخرا تحولت مؤسسة سونلغاز من شركة ذات طابع صناعي وتجاري إلى مؤسسة ذات أسهم، وهذا بموجب مرسوم رقم 201 المؤرخ بتاريخ 22 ذي القعدة 1422 الموافق لـ 5 فيفري 2002.

حيث:

طرق جديدة سواء في المجال التنظيمي أو المجال التسييري، فأصبحت بذلك عبارة عن مجمع يضم شركات كانت سابقا عبارة عن مديريات مركزية، فضمنت بذلك ديمومتها وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي المعاش¹

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

للمؤسسة ثروات مادية وفيزيائية وتمثل هذه الأخيرة في منشآت الإنتاج، النقل، التوزيع وكذلك المنشآت القاعدية التابعة لها مثل مقرات الوحدات، نقاط استقبال الزبائن، ونظرا للتنظيم الهيكلي الذي تتميز به مؤسسة سونلغاز فقد تمكنت هذه الأخيرة من الصمود في وجه التغيرات التي عصفت بالعديد من المؤسسات الوطنية والدولية حيث مكنها التنظيم من إثبات جدارتها على مستوى المتوسط وذلك في إطار ما يعرف باقتصاد السوق وتماشيا مع التحولات السابقة الذكر عمدت المؤسسة إلى انتهاج.

فيما يخص الغاز:

- شبكة النقل تتكون من 4061 كلم من القنوات ذات الضغط المرتفع.
- شبكة التوزيع تتكون من 14025 كلم من القنوات ذات الضغط المتوسط والمنخفض.

فيما يخص الكهرباء:

- 07 مراكز للمحركات البخارية بطاقة إجمالية تقدر بحوالي 275. مراكز إجمالية
- مجمع إنتاج يضم 04
- مولدات الديازال متواجدة في الجنوب وتمثل 184
- 08 موانع إنتاج بمحركات غازية بطاقة إجمالية 2349

هناك طاقة إنتاج إجمالية للكهرباء تقدر ب: 5548

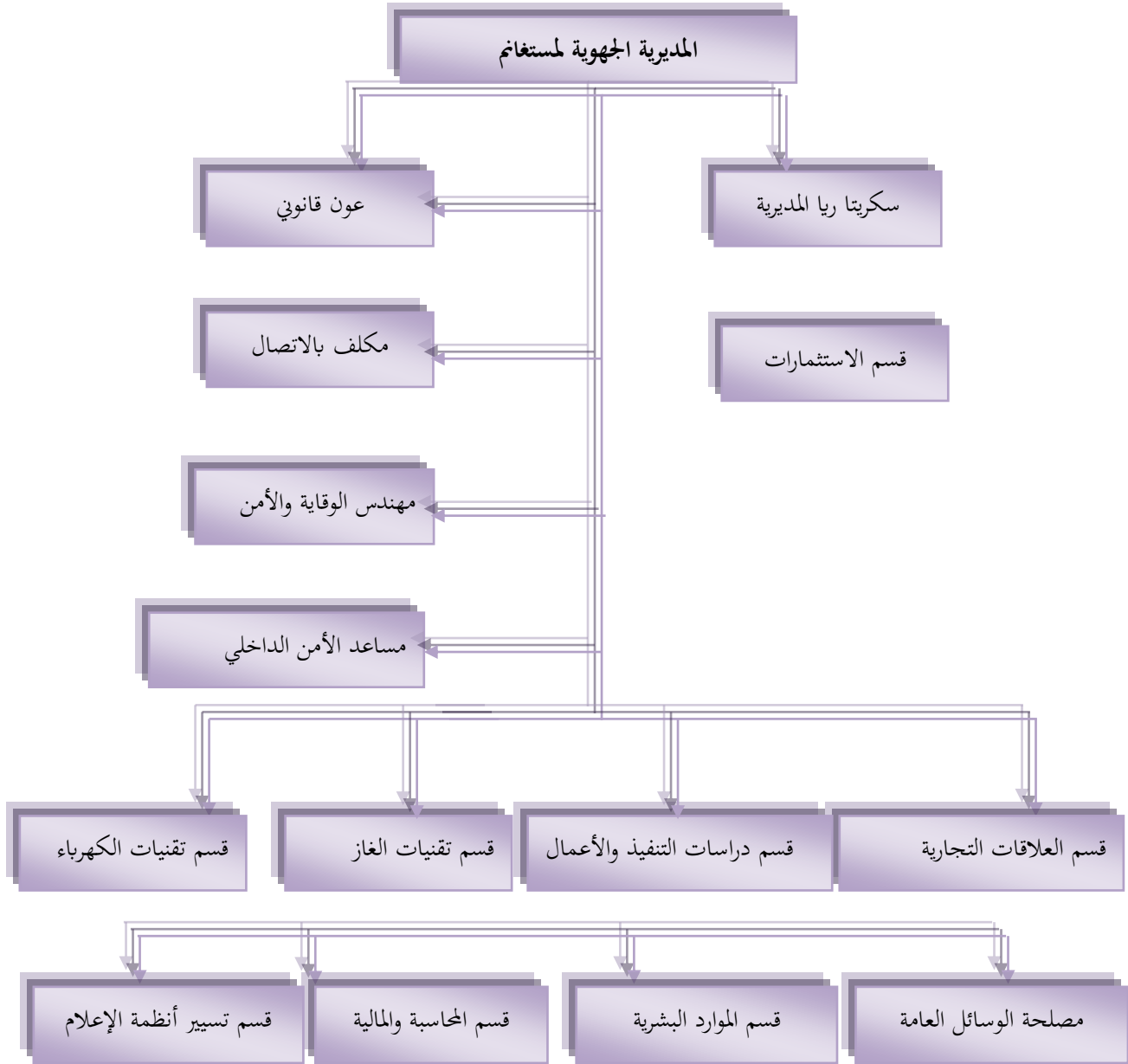
- شبكة النقل تتكون من 12236 كلم من الخطوط ذات التوتر العالي 60,220 تربط بين 138 محطة.
- شبكة التوزيع على الزبائن ذات التوتر المتوسط 5,510,30 وذات التوتر المنخفض 380,220 تتكون من 173467 كلم¹.

¹وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للشركة التوزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي للشركة التوزيع الكهرباء والغاز لمستغانم:



المصدر: بتصريف اعتمادا على الملحق رقم 08.

هناك 20 مديرية جهوية لمديرية الكهرباء و الغاز وهي: وهران، مستغانم، السانية، تلمسان، بشار الريف، بشار الحضري، تندوف، الشلف شمال، سيدي بلعباس، البيض، عين تموشنت، معسكر، الشلف وسط، تيارت، غليزان، عين الدفلى، تيسمسيلت، سعيدة، أدرأ، النعامة.

وتتمثل المهام فيما يلي:

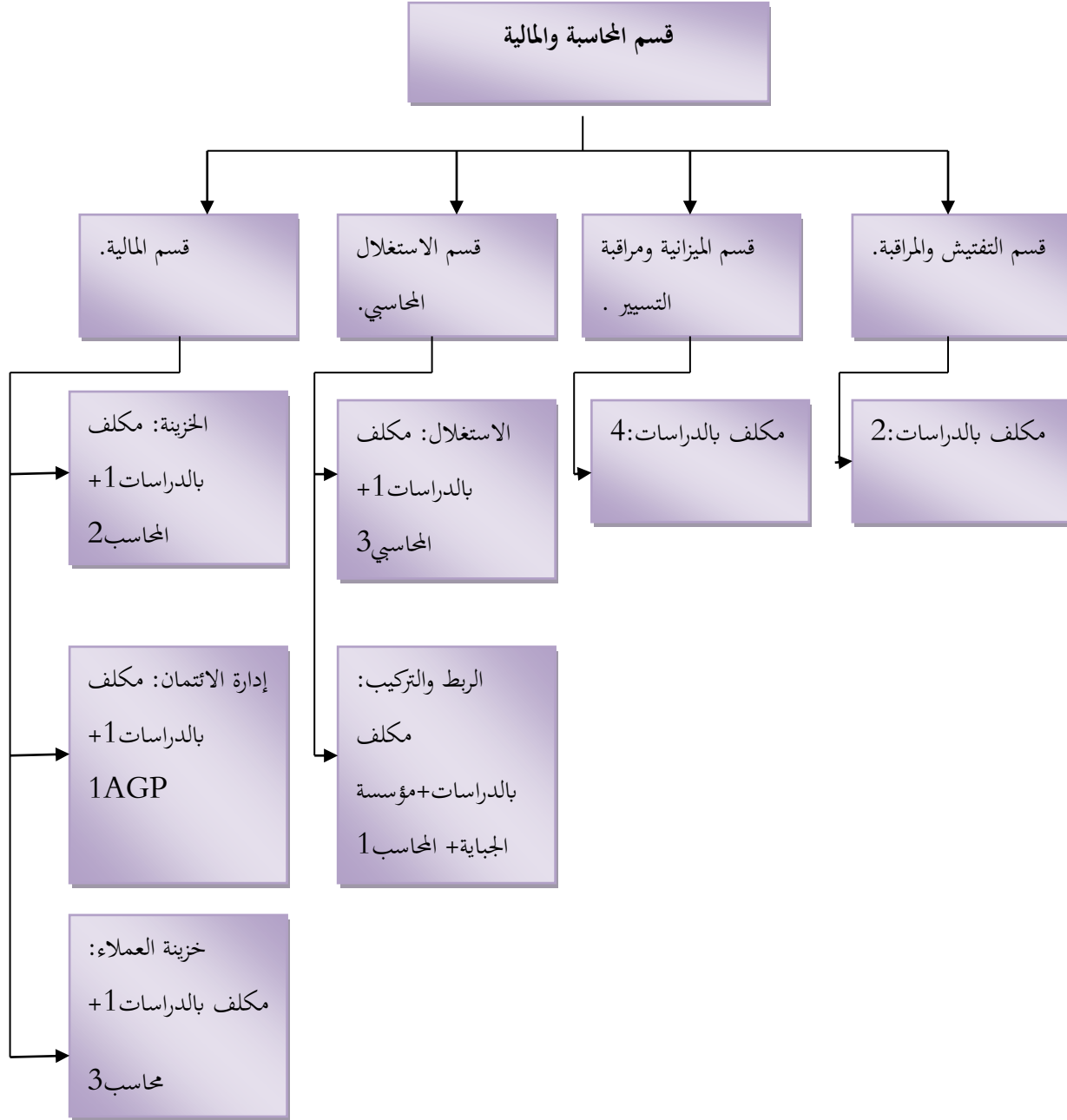
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

- سكريتاريا المديرية : وهي الأمانة العامة.
- عون قانوني: مكلف بالعلاقات القانونية بين المديرية و الزبائن.
- مكلف بالاتصال: هي مصلحة أو خلية تشرف على عملية التواصل بين المديرية و الجميع.
- مهندس الوقاية و الأمن: تشرف على الوقاية والأمن من الكوارث (حريق، سلامة العمال).
- مساعد الأمن الداخلي: يشرف على الأمن سواء داخل المؤسسة أو جميع الهيئات التابعة لوحدات التوزيع.
- مديرية العلاقات التجارية : تشرف على كل ما يخص عملية الفوترة، انشغالات الزبائن، عمليات الشراء و البيع (الكهرباء و الغاز).
- مديرية دراسات التنفيذ و الأعمال : تقوم بعملية دراسة المشاريع و تنفيذها سواء مشاريع متعلقة بالكهرباء أو الغاز من ربط الزبائن من هذا المنتوجين.
- مديرية تقنيات الغاز: هي مصلحة تشرف على المتابعة التقنية لمشاريع الغاز على مستوى الولاية و تسيير شبكة الغاز.
- مديرية تقنيات الكهرباء: هي مصلحة تشرف على المتابعة التقنية لمشاريع الكهرباء على مستوى الولاية و تسيير شبكة الكهرباء.
- مصلحة الوسائل العامة : تتعلق بكل ما يخص عملية التموين، حضيرة السيارات، شراء معدات وأدوات خاصة بالوحدة.
- مديرية الموارد البشرية : هي الإدارة المتخصصة بكل الأمور المرتبطة بالعنصر البشري في المنظمات من البحث عن مصادر القوى البشرية و إختيارها، تصنيفها و تدريبها و تهيئة المناخ المناسب من أجل العمل.
- مديرية المحاسبة والمالية: تتعلق بكل النشاطات المالية والمحاسبية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

- مديرية تسيير أنظمة الإعلام الآلي: تتعلق بكل ما يخص برامج الإعلام الآلي (معدات الإعلام الآلي) ويتم الإشراف عليه من طرف المديرية.¹

الشكل (2-3): هيكل قسم المحاسبة والمالية :



المصدر: بتصرف اعتمادا على الملحق رقم 09.

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم ، .

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

المطلب الثالث: مهام شركة التوزيع للكهرباء والغاز وأهدافها.

1- مهمتها الأساسية: إستغلال، صيانة و تطوير شبكات توزيع الكهرباء و الغاز بالإضافة إلى المهام التالية:

- ضمان متابعة ارتباط النشاطات المالية والمحاسبية والميزانيات.
- إعداد مخطط الميزانيات والميزانية السنوية ومتابعة تطبيقاتها.
- تحليل حسابات الميزانية وحسابات النتائج.
- تحديد السياسة المالية والنية الاقتصادية للمؤسسة.
- احترام القوانين والنصوص النظامية المتعلقة بالوظيفة المالية والمحاسبة.
- تحسين التعاملات المالية مع الأطراف والأعوان الاقتصاديين.
- متابعة التسيير المالي للعقود المحققة.
- التحليل والاعتماد على النسب المالية.
- تسوية أجال استحقاق التسديد.
- المتابعة الصارمة في عمليات خزينة الميزانيات.
- تطبيق النصوص الجنائية.
- إعداد خلية لمتابعة المشاريع المحولة إلى الشعب.
- التعاون مع مديرية الدراسات والتنمية.
- تحقيق رغبات المستهلكين.
- إجراء المقارنة بين السنوات بغية التحكم في السياسة المالية للمؤسسة.
- متابعة ومراقبة نشاطات المحاسبة العامة.
- العمل على تطابق التسيير المحاسب بالنسبة للفروع.
- إعداد يوميا محاسبة المقرر.
- مسك الدفاتر المحاسبية.
- التدقيق بالنسبة للنتائج¹.
- إنجاز جميع الحالات المختلفة للمحاسبة.

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

- تحقيق التمويل أو فتح شراكة.

2- مهام مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير وتمثل كالتالي:

- مراقبة الأغلفة المالية المخصصة للاستثمارات.
- وضع التأثيرات المحاسبية على الطلايبات وهذا قبل الشروع في الإشغال بحيث لا تتجاوز قيمة هذه الإشغال المبلغ المحدد سلفا من طرف هذه المصلحة.
- إعداد الميزانيات التقديرية للسنة القادمة والتي تتضمن نفقات الاستثمار ونفقات الاستغلال.
- تنفيذ المراقبة على الوثائق المحاسبية والدفاتر المحاسبية.
- متابعة ارتباط ومراقبة تنفيذ مخطط الاستثمارات.
- متابعة ومراقبة نشاطات المحاسبة العامة.
- التدقيق بالنسبة للنتائج.
- تطبيق أسس المحاسبة بالتكامل مع مصلحة المالية.
- إحترام القوانين والنصوص النظامية المتعلقة بالوظيفة المالية والمحاسبية.
- المراقبة الصارمة في عملية الميزانيات.
- مراقبة التسيير المالي للعقود المحقة.
- إعداد مخطط الخزينة وتسيير الميزانية السنوية والمراقبة الصارمة في تنفيذها.
- الإشراف على المراقبة الصارمة للعمليات المحاسبية داخل الشركة من طرف رئيس المصلحة وهو المسؤول الرئيسي¹.

3- مصلحة الاستغلال المحاسبي:

وتضم رئيس المصلحة الذي يشرف عليها إضافة إلى محاسب ويكمن دورها في:

- ضبط الحسابات الميزانية للمديرية الجهوية.
- الإمساك بالدفاتر القانونية.
- ضمان معالجة نتائج المحاسبة التحليلية والعامة.

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

- ضمان التسيير المحاسبي للاستثمارات.
- مسك ملفات الاستثمارات القانونية المتعلقة بالمديرية الجهوية.
- ضمان الرابط بين الوحدات التابعة لمؤسسة سونلغاز.
- ضمان حالة التقارب بالنسبة للميزانيات المحاسبية.
- تصفية الحسابات والمعالجة المحاسبية.
- ضمان النشاطات الجنائية.
- المعالجة المحاسبية للعمليات الناتجة عن المؤسسات أو المصالح الأخرى.
- معالجة الفواتير الآتية من المصالح الأخرى أو المتعاملين الاقتصاديين لها.
- ضمان العلاقة مع البنك.
- تقييد الفواتير وإرسالها إلى مصلحة المالية من أجل الدفع.
- طلب الشيكات من أجل التسديد.
- التعاون مع مديرية الدراسات والتنمية.
- الإشراف الكلي لرئيس المصلحة وهو المسؤول عن العمليات المحاسبية (إعداد الفواتير، مسك الدفاتر المحاسبية).
- السهر على احترام القوانين والنصوص النظامية المتعلقة بالوظيفة المالية.
- ضمان العلاقة مع المؤسسات المالية.
- تسوية الوضعية المالية والحماية للمؤسسة.¹

4- مصلحة المالية:

- وهو هيكل مكلف بضمان العمليات المالية للوحدة ويكمن دورها في:
- تسديد كافة النفقات الشهرية والسنوية من مصلحة الاستغلال.
 - طلب المصاريف الشهرية المالية للمديرية.
 - إرسال كل أسبوع الوضعية المالية المحاسبية إلى المديرية الجهوية (وهران).

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

- التقييد المحاسبي لمختلف النفقات.
- إعداد حالة التقارب للحسابات البنكية للشركة المفتوحة لدى البنوك.
- السهر على صدق الوثائق المحاسبية في المدة المحدودة.
- ضمان المخطط الوطني المحاسبي والوثائق المحاسبية الشهرية.
- السهر على استغلال حسابات النتيجة والميزانيات الدورية.
- تقديم التقارير الدورية لمسؤولي المديرية الجهوية والخاصة للبرنامج السنوي للمراقبة المحاسبية والمالية للمصالح الموضوعة تحت مسؤولياتها.
- السهر على ضمان وتطبيق القواعد المحاسبية من طرف مديرية المالية والتسيير.
- متابعة الميزانيات الطاقية للمديرية (شراء وبيع الغاز) بمراقبة مختلف وحدات الشركة من جهة محاسبة ومالية.
- ضمان العلاقات مع الغير (هياكل الدولة، الإدارات المالية، البنوك المصرفية) وفي حدود الصلاحيات.

وتتضمن مصلحة المالية فرعين هما:

فرع الاستثمارات ومن مهامها

- متابعة التسيير المالي للعقود المحققة.
- مسك عمليات التعهد والتسديد.
- ربط العلاقات الخارجية مع كل إمكانيات الاقتراض ومصلحة التمويل.
- التعاون مع مديرية الدراسات والتنمية.
- التحويل لمحاسبة الوثائق الخاصة بالتسديد والتعهدات.
- تسوية أجال استحقاق التسديد.
- مراقبة الأغلفة المالية المخصصة للاستثمارات.
- وضع التأشير المحاسبية اللازمة على الطلبات الاستثمارية وهذا قبل الشروع في الأشغال.
- العمل على تحديد مبلغ الطلبات بحيث لا تتجاوز قيمة الإشغال.
- عرض المشاريع في المزاد العلني وإرساء المزاد على الأعوان الاقتصادية حسب متطلبات الطلبات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

فرع الخزينة ومن مهامها

- مسك يوميا دفاتر البنك والصندوق والأعوان الاقتصاديين.
- إعداد شهريا حالة التقارب مع البنك.
- ضمان العلاقة مع البنك.
- إدارة خزينة المديرية.
- تسهيل عمليات التحويل المالية من المديرية إلى المتعاملين الماليين (الإطراف الخارجية). وكذا بالنسبة للأعوان الاقتصاديين.
- العمل على جلب الموارد للخزينة وتشجيع المستثمرين.
- منح القروض ودعم الاستثمارات الوطنية.

أهداف الشركة:

ملائمة الشبكات الحالية للتكنولوجية الغد الجديدة لتلبية حاجيات الزبائن
تأمين البنية التحتية من جهة من خلال تطوير الإستهلاكات الخاصة بالكهرباء (معرفة قدرة الشبكات و تأمين الخطوط من مخاطر المناخ) و من جهة أخرى تطوير الإنتاج و تقليل حجم الحوادث للحصول على أحسن طرق الربط بين زبائن شبكة الكهرباء و الغاز.

- المساهمة في بناء سياسة اجتماعية فعالة للتنسيق بين قدراتنا و أهدافنا المسطرة.¹

المبحث الثاني: تقديم القوائم المالية وواقع حوكمة الشركات في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز

المطلب الأول: إعداد القوائم المالية للمؤسسة

1-إعداد الميزانية:

الميزانية هي وثيقة محاسبية التي تغطي جميع الموجودات والمطلوبات التي لديها شركة في نهاية سنة معينة يجب على جميع الشركات تقديم بياناتها المالية. والميزانية هي الصورة لفوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما.

¹ وثائق شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

جدول (1-3): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

ميزانية الأصول للسنوات (2014-2015-2016)

الأصول	المبلغ الصافي لسنة 2014	المبلغ الصافي لسنة 2015	المبلغ الصافي لسنة 2016
الأصول غير الجارية	-	-	-
حالة الاقتناء	-	-	-
التشبيات غير المعنوية	-	-	-
مصارييف التنمية القابلة للتثبيت	-	-	-
التشبيات المعنوية الأخرى	-	-	-
التشبيات المعنوية الأخرى	-	-	-
الأراضي	568451,76	568451,76	568451,76
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	11264227,74	10801473,99	10801473,99
البناءات	65169437,26	62785589,70	117545789,70
المنشآت التقنية، أدوات الصناعة	3215468783,01	4165091943,07	4626793349,51
تثبيات معنوية أخرى	3887706360,87	4317812722,19	3946946822,19
التشبيات في شكل ممتاز			
التشبيات الجارية انجازها	2400684676,73	2092159199,52	2837045200,18
التشبيات المالية	-	-	-
سندات المقومة بواسطة المعادلة	-	-	-
سندات المساهمة والحسابات الدائنة	-	-	-
سندات التثبيات	-	-	-
القروض وأصول مالية أخرى جارية	-	-	-
مجموع الأصول غير الجارية	9580861937,37	10649219380,23	11439701087,33
أصول جارية			
مخزون جاري	215840,50	0,00	501455,84
الحسابات الدائنة و التسديدات المماثلة	-	-	-
الزبائن	1357651153,54	1432400077,31	1708561988,43
الحسابات الدائنة على مؤسسة	0,00	0,00	0,00
المدنيون الآخرون	18864826,31	41220658,37	5734583,63
الضرائب	30300236,40	31012336,92	73551274,68
أصول جارية أخرى	0,00	0,00	0,00

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

-	-	-	الإمكانات المماثلة
-	-	-	التوظيفات
352786599,04	206132676,15	227927985,52	الخزينة
2141135901,62	1810765748,75	1634960042,27	مجموع الأصول الجارية
13680836988,95	12459985128,98	11215821979,64	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 05،03،01.

ميزانية الخصوم للسنوات (2014-2015-2016)

المبالغ الصافية لسنة 2016	المبالغ الصافي لسنة 2015	المبالغ الصافي لسنة 2014	الخصوم
-	-	-	الأموال الخاصة
8847065323,19	6955818185,38	6409132693,12	رأس المال الصادر
-	-	-	رأس المال غير المطلوب
-	-	-	علاوات واحتياطات
387216742,15	387216742,15	387216742,15	فوارق إعادة التقييم
77_931913172,71	0,00	0,00	النتيجة الصافية
0,00	0,00	22581089,45	أموال خاصة أخرى
8302368892,63	7343034927,53	6773768345,82	مجموع الأموال الخاصة
-	-	-	خصوم غير جارية
174687577,71	165707618,47	158673210,46	الافتراضات وديون مالية
-	-	-	الضرائب المؤجلة والمؤونات
3049267794,89	2847040252,14	2714058268,97	المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل
3223955372,60	3012747870,61	2872731479,43	مجموع الخصوم غير الجارية
-	-	-	خصوم جارية
711944851,51	1276456560,09	871449684,12	الموردون والحسابات الدائنة
783009439,87	55595951,90	50050872,85	الضرائب
0,00	0,00	0,00	ديون على الشركة
659558432,43	772149818,85	647821597,42	ديون أخرى
0,00	0,00	0,00	خزينة الخصوم
2154512723,72	2104202330,84	1569322154,39	مجموع الخصوم الجارية
13680836988,95	12459985128,98	11215821979,64	المجموع العام للخصوم

مصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 06،04،02.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

2- إعداد جدول حسابات النتائج

يمثل حسابات النتائج احد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة، بحيث سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمديرية التوزيع للكهرباء والغاز ومن اجل حساب النتيجة النهائية وفقاً لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

- إنتاج السنة المالية: المبيعات والمنتجات الملحقة+ تغير المخزونات والمنتجات الجارية+ منح الاستغلال
- استهلاك السنة المالية: المشتريات المستهلكة+ الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
- القيمة المضافة: إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية
- الفائض الإجمالي للاستغلال القيمة المضافة - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
- النتيجة العملياتية: المنتجات العملياتية الأخرى+ الأعباء العملياتية الأخرى - محصلات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة + إعادة خسارة القيم المؤونات
- النتيجة المالية قبل الضرائب: النتيجة العملياتية + النتيجة المالية
- النتيجة الصافية للسنة المالية: مجموع منتوجات الأنشطة العادية - مجموع الأعباء الأنشطة العادية

جدول(2-3): جدول حسابات النتائج للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

جدول حسابات نتائج للسنوات(2014-2015-2016)

البيان	المبالغ لسنة 2014	المبالغ لسنة 2015	المبالغ لسنة 2016
المبيعات والمنتجات الملحقة	3775885059,81	3981694147,13	4424960058,19
تغير المخزونات والمنتجات الجارية	0,00	0,00	0,00
منح الاستغلال	0,00	0,00	0,00
1. إنتاج السنة المالية	3775885059,81	3981694147,13	4424960058,19

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

3690836764,72	3553809057,02	3301171029,67	المشتريات المستهلكة
1130725992,99	1515221947,81	974849719,94	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
4821562757,71	5069031004,83	4276020749,61	2. استهلاك السنة المالية
396602699,52	1087336857,70	500178083,83	3. القيمة المضافة للاستغلال (2.1)
527985258,52	607795616,90	566178083,43	أعباء المستخدمين
63510346,58	63450162,00	58479038,83	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
988098304,62	1758582636,60	1124792812,06	4. الفائض الإجمالي للاستغلال
64652072,51	78870919,25	111014770,23	المنتوجات التشغيلية الأخرى
8617218,85	9170878,48	27407770,23	الأعباء التشغيلية الأخرى
0,00	432755654,03	375228296,85	مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة
150278,25	31434944,38	12908933,64	إعادة خسارة القيم المؤونات
931913172,71	2090203305,48	1403505244,74	5. النتيجة التشغيلية
0,00	0,00	0,00	6. النتيجة المالية
931913172,71	2090203305,48	1403505244,75	7. النتيجة المالية قبل الضرائب (5+6)
0,00	0,00	0,00	ضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية
0,00	0,00	0,00	ضرائب أخرى على النتيجة
4489762408,95	4092000010,76	3899808714,20	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
79795421675581,66	6182203316,24	5303313938,95	مجموع أعباء الأنشطة العادية
931913172,71	2090203305,48	1403505224,75	8. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الملحق رقم 07.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

1-1- إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.

جدول (3-3): الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2014

الموارد الثابتة:	الاستخدامات الثابتة:
6773768345.82	التثبيات غير المعنوية
6409132693.12	التثبيات المعنوية
387216742.15	أراضي
0.00	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
-22581089.45	البناءات
2872731479.43	المنشات التقنية، المعدات والأدوات
158673210.46	الصناعية
2714058268.97	تثبيات معنوية أخرى
	التثبيات الجاري إنجازها
96464998824	مجموع الاستخدامات
	الأصول المتداولة للاستغلال
871449684.12	مخزون جاري
50050872.85	زبائن
	الضرائب
921500557	مجموع الأصول المتداولة للاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال
647821597.42	المدينون الآخرون
647821597.42	مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال
	الاستغلال
	خزينة الأصول
	خزينة الخصوم

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

0,00	الخزينة	227927985.52	الخزينة
0,00	مجموع خزينة الخصوم	227927985.52	مجموع خزينة الأصول
11215821979.64	المجموع العام للخصوم	11215821979.64	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد طالبة إعتقادا على الوثائق المؤسسة.

جدول (3-4): إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2015

الاستخدامات الثابتة		الموارد الثابتة:	
التثبيات غير المعنوية		الأموال الخاصة	7343034927.53
التثبيات المعنوية		رأس المال الصادر	6955818185.38
أراضي	568451.76	فارق إعادة التقييم	387216742.15
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	10801473.99	النتيجة الصافية	0.00
البناءات	62785589.70	الخصوم غير الجارية	3012747870.61
المنشات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	4165091943.07	القروض وديون المالية	165707618.47
تثبيات معنوية أخرى	4317812722.19	المؤونات والمنتوجات المسجلة من قبل	2847040252.14
التثبيات الجارية أنجازها	2092159199.52		
مجموع الاستخدامات الثابتة	10649219380.23	مجموع الموارد الثابتة	1035578280
الأصول المتداولة للاستغلال		الخصوم المتداولة للاستغلال	
الزبائن	1532400077,31	الموردون والحسابات الدائنة	1276456560,09
الضرائب	31012336,92	الضرائب	55595951,90
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	184412414,2	مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	1332052512

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

772149818,85	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال ديون أخرى	41220658,37	الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدنيون الآخرون
772149818,85	مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	41220658,37	مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال
0,00	مجموع خزانة الخصوم	206132676,15	مجموع خزانة الأصول
772149818,85	المجموع العام للخصوم	772149818,85	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على وثائق المؤسسة.

جدول (3-5): إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة DD مستغانم لسنة 2016

8302368892.63	الموارد الثابتة: الأموال الخاصة		الاستخدامات الثابتة: التثبيتات غير المعنوية
8847065323,19	رأس المال الصادر		التثبيتات المعنوية
387216742,15	فارق إعادة التقييم	568451,76	أراضي
-931913172,71	النتيجة الصافية	10801473,99	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
0,00	الأموال الخاصة الأخرى	117545789,70	البناءات
3223955372.60	الخصوم غير الجارية	4626793349,51	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
174687577,71	القروض وديون المالية	3946946822,19	تثبيتات معنوية أخرى
3049267794,89	المؤونات والمنتجات المسجلة من قبل	2837045200,18	التثبيتات الجارية أنجازها
11526324260	مجموع الموارد الثابتة	11539701087,33	مجموع الاستخدامات
711944851,51	الخصوم المتداولة للاستغلال الموردون والحسابات الدائنة	501455,84	الأصول المتداولة للاستغلال مخزون جاري
783009439,87	الضرائب	1708561988,43	زبائن
1494954291	مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	1709063444	مجموع الأصول المتداولة للاستغلال
	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال		الأصول المتداولة خارج الاستغلال

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

659558432,43	ديون أخرى	5734583,63	المديون الآخرون
659558432,43	مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	5734583,63	مجموع الأصول المتداولة للاستغلال
206132676,15	خزينة الخصوم الخزينة	206132676,15	خزينة الأصول الخزينة
0,00	مجموع خزينة الخصوم	206132676,15	مجموع خزينة الأصول
13680836988,95	المجموع العام للخصوم	13680836988,95	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على وثائق المؤسسة.

❖ تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية:

1. حساب رأس المال العامل الصافي FR:

يمثل هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن استمرار توازن هيكلها المالي. يحسب على النحو التالي:

$$FR = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

الجدول (6-3): حساب رأس المال العامل

السنوات	2014	2015	2016
الموارد الدائمة-	96464998824	1035578280	11526324260
الاستخدامات الثابتة	9580861937.37	10649219380.23	11539701087,33
رأس المال العامل	86884136880	-9613641100	-13376820

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التحليل:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

نلاحظ أن رأس المال العامل في عام 2014 موجب، وهذا يعني أن المؤسسة كانت متوازنة ماليا، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الثابتة وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، أما في 2015 و 2016 وقعت المؤسسة في عجز وبالتالي الحصول على مؤشر رأس المال العامل سالب و من هنا يمكن القول أن الشركة بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2. حساب احتياج رأس المال العامل BFR:

هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. ويحسب على النحو التالي:

$$\text{BFR} = \text{احتياجات داخل الاستغلال} +$$

احتياجات خارج الاستغلال

$$\text{BFR} = (\text{أصول متداولة للاستغلال} - \text{خصوم متداولة للاستغلال}) + (\text{أصول متداولة خارج للاستغلال} - \text{خصوم متداولة خارج الاستغلال})$$

جدول (3_7): حساب الاحتياجات داخل الاستغلال

السنوات	2014	2015	2016
أصول متداولة للاستغلال -	1360897230	184412414,2	1709063444
خصوم متداولة للاستغلال	921500557	1494954291	1494954291
احتياجات داخل الاستغلال	439396673	-1310541877	214109153

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول (3-8): حساب الاحتياجات خارج الاستغلال

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

السنوات	2014	2015	2016
أصول متداولة خارج للاستغلال-	18864826.31	41220658,37	5734583,63
خصوم متداولة خارج للاستغلال	647821597.42	772149818,85	659558432,43
احتياجات خارج الاستغلال	-628956771.1	-730929160.4	-653823848.8

المصدر: من إعداد الطالبة إيمادا على وثائق المؤسسة.

جدول (9-3): حساب احتياج رأس المال العامل

السنوات	2014	2015	2016
احتياجات داخل الاستغلال+	439396673	-1310541877	214109153
احتياجات خارج الاستغلال	-628956771.1	-730929160.4	-653823848.8
احتياج رأس المال العامل	-189560098.1	-2041471037	-439714695.8

المصدر: من إعداد الطالبة إيمادا على وثائق المؤسسة.

التحليل:

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تسديد ديونها نتيجة ضعف في النشاط.

3. حساب الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل. وتحسب على النحو التالي:

$$TN = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

جدول (10-3): حساب الخزينة الصافية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

السنوات	2014	2015	2016
رأس المال العامل-	86884136880	-9613641100	-13376820
احتياجات رأس المال العامل	-189560098.1	-2041471037	-439714695.8
الخزينة الصافية	87073696980	-7572170063	426337875.8

المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على وثائق المؤسسة.

التحليل:

نلاحظ في سنة 2014 أن خزينة الشركة موجبة، و هذا يدل عل أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، أما في سنة 2015 نلاحظ تدهور في خزينة وهنا الشركة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار نشاطها، أما في سنة 2016 ارتفع مؤشر الخزينة وأصبح موجب أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة ذلك العجز في السنة الماضية.

2. حساب ربحية المؤسسة:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط. ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لان الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.

a. حساب الربحية المالية R_f :

$$R_f = \frac{\text{النتيجة الصافية/الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول(3_11): حساب الربحية المالية

السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية/	0.00	0.00	-931913172,71
الأموال الخاصة	6773768345.82	7343034927.53	8302368892.63

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

-0.112	0.00	0.00	الربحية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامادا على وثائق المؤسسة.

b. حساب الربحية الاقتصادية R_e :

$$R_e = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الاصول}$$

الجدول (12-3): حساب الربحية الاقتصادية

السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية/	0.00	0.00	-931913172,71
مجموع الأصول	11215821979.64	772149818,85	13680836988,95
الربحية الاقتصادية	0.00	0.00	-0.068

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامادا على وثائق المؤسسة.

c. حساب الربحية التجارية R_c :

$$R_c = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

الجدول (13_3): حساب الربحية التجارية

السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية/	0.00	0.00	-931913172,71
رقم الأعمال	3775885059.81	3981694147.13	4424960058.19
الربحية التجارية	0.00	0.00	-0.21

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامادا على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

التحليل:

نلاحظ في السنتين الماضيتين 2014 و 2015 لم تكن هناك أي ربحية أما في السنة 2016 فوقعت المؤسسة في عجز لا بد من مواجهته وإيجاد حلول.

❖ تحليل الوضعية المالية بواسطة جدول حسابات النتائج

1. حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال:

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال

جدول (14-3): حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال

السنوات	2014	2015	2016
الفائض الخام للاستغلال	-1124792812,06	-1758582636,60	-988098304,62
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4424960058,19
نسبة الفائض الخام للاستغلال	-0.29	-0.44	-0.22

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

2. حساب نسبة نتيجة الاستغلال:

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

جدول (15-3): حساب نسبة نتيجة الاستغلال

السنوات	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال	-1403505244,74	-2090203305,48	-931913172,71
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4424960058,19
نسبة نتيجة الاستغلال	-0.37	-0.52	-0.21

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

3. حساب نسبة النتيجة الصافية

نسبة النتيجة الصافية = نتيجة الصافية / رقم الأعمال

الجدول (3_16): حساب نسبة النتيجة الصافية

السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	1403505224,75	-2090203305,48	-931913172,71
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4424960058,19
نسبة النتيجة الصافية	-0.37	-0.52	-0.21

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن كل النسب سالبة وهذا يدل على الوضعية السيئة للمؤسسة الناتجة عن تدهور في قيم النتائج الصافية للشركة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

المطلب الثالث: الإفصاح وحوكمة الشركات في مديرية التوزيع للكهرباء والغاز

1. الإدارة الرشيدة في المؤسسة والرقابة عليها

بالنسبة لما تم التوصل عليه في فترة التبرص داخل المؤسسة من خلال المعلومات المصرح عنها من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بان المؤسسة تتميز برقابة فعالة وهذا من خلال المهام التي يقوم بها المدير العام للمؤسسة باعتبار مديرية التوزيع للكهرباء والغاز كمؤسسة اقتصادية تعمل على إتباع عدة أنظمة رقابية سواء منها الداخلية أو الخارجية(محافظ الحسابات) وباعتبار المدير هو المسؤول الأول عن المؤسسة يعمل على تطبيق وتنفيذ الأوامر الصادرة من المؤسسة الأم (سونلغاز) وبدوره يقوم برقابة على مختلف مشاريع المديرية إن قيام المدير بهذه المهام يساعد على تحقيق الإفصاح والشفافية في الأداء ورفع فعالية الرقابة بالمؤسسة، مما يضمن زيادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين بالمؤسسة وبمختلف المعلومات التي تصدر عنها، كما يمثل هذا حماية لحقوق أصحاب المصالح داخل المؤسسة ويعتبر من مبادئ حوكمة الشركات.

2. لوحة القيادة ودورها في الحوكمة وترشيد القرارات

تتمثل لوحة القيادة في مديرية توزيع الكهرباء والغاز عبارة عن اجتماعات كل شهر يتم من خلالها مقارنة بين الأهداف المسطرة سلفا و الأهداف المحققة والمتوصل إليها، وتحديد الاستراتيجيات للوصول إلى تلك الأهداف ومن بين الاستراتيجيات التي تسعى المديرية لتنفيذها إستراتيجية تتمثل في دمج العديد من الوحدات التابعة للمؤسسة سونلغاز على سبيل المثال بالنسبة لشركة توزيع الكهرباء والغاز في تقسيم 2004 تحتوي على 4 شركات فرعية للتوزيع (SDA ,SDO,SDC,SDE) أما التقسيم الجديد يحتوي على شركتين فقط (SD,SDA) كل ما تقدم يهدف إلى ترشيد و تقليص النفقات ، نظرا للوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اثر انخفاض سعر البترول. كما تساعد لوحة القيادة المدير في مراقبة التسيير ومراقبة كل الوظائف التي تقوم بها المؤسسة بالإضافة إلى تحديد مردودية رؤساء الأقسام من خلال النتائج المحققة، حيث تسمح بمراقبة دائمة للنتائج المتوقعة كما أنها تسمح بتقدير نقاط الضعف وتعتبر لوحة القيادة كمساعد لاتخاذ القرار أي أنها وسيلة للمراقبة والمقارنة، وكل هذا يدخل تحت مبدأ الشفافية والإفصاح من خلال الإفصاح عن السياسات واستراتيجيات المؤسسة والإفصاح عن أهداف المؤسسة ويعتبر من مبادئ

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

حوكمة الشركات ومبدأ آخر مسؤوليات مجلس الإدارة في إيجاد نظم ملائمة للملائمة والمراقبة ويعتبران من مبادئ ويعتبر المبدأ الأخير من مبادئ حوكمة الشركات.

3. مواجهة الشركة مشاكل ناتجة عن إفصاح الزبون

تواجه المؤسسة مشاكل تؤثر على إيرادات المؤسسة تتمثل في الربط العشوائي للكهرباء والغاز او عداد الكهرباء والغاز معطل، من بين الاستراتيجيات لمواجهة هذه المشاكل:

- تقوم اللجنة المختصة بإحضار عداد شاهد وتذهب لمقر الزبون وتقوم بفحص العداد
- تعمل المؤسسة على تطوير عدادات سواء كهربائية أو غازية وجعلها عدادات ذكية مثلا التكنولوجيا الأخيرة قامت المؤسسة بتطوير عداد بالنسبة لزبون الضغط المرتفع ومتوسط يسمح بقراءة الكمية المستهلكة من الكهرباء والغاز عن بعد سواء عن طريق العنوان الالكتروني (adresse ip) أو شريحة هاتف النقال (mobilis) بدون التنقل إلى مقر الزبون.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل أسقطنا الجانب النظري على الجانب التطبيقي لتبيين دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية قمنا بدراسة حالة مديرية التوزيع للكهرباء والغاز- فرع مستغانم- وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة ومؤشرات التحليل المالي توصلنا إلى نتيجة أن مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بمستغانم في وضعية حرجة ولا بد من توضيح نقطة بأن المؤسسة اقتصادية ولكن تراعي الجانب الاجتماعي للدولة فبالنسبة لقرار رفع فاتورة سعر الكهرباء و الغاز لا بد من مراعاة القدرة الشرائية للمواطن لذلك تحتاج المؤسسة إلى رفع إيراداتها و مواجهة هذه الخسارة دون التأثير على المواطن.

أما من جانب الإفصاح فمند تطبيق النظام المحاسبي المالي قامت المؤسسة بإعداد خمس قوائم مالية كما نص هذا النظام حيث لاحظنا أن هذه القوائم تتوافق بشكل كبير من حيث الشكل والمضمون لما جاء به هذا النظام كما قامت الشركة بتقسيم مهامها وصلاحتها بشكل فعال مع تحديد الأهداف والاستراتيجيات والإفصاح عنها من قبل مجلس الإدارة للمؤسسة الأم(سونلغاز) و كل هذا يسهل عملية الرقابة وبالتالي توفير بيئة ملائمة للعمل وهذا ما تهدف له حوكمة الشركات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم-

الخاتمة العامة

تعتبر حوكمة الشركات من بين المواضيع المطروحة على صعيد إقتصاديات دول العالم. خاصة مع تزايد الأزمات المالية المتكررة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، حيث أن ما يتحقق من التطبيق الفعال لحوكمة الشركات إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة تتميز بالشفافية والمصداقية تستخدمها الأطراف ذات علاقة بالشركة حيث تضمن هذه المعلومات المفصح عنها حماية حقوقهم ومصالحهم من التلاعب والضياع. كما توفر الثقة في الإدارة وتدعم المركز التنافسي للشركة.

وقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع " دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي " معالجة إشكالية البحث التالية ما هو دور حوكمة الشركات في عملية الإفصاح وجودة القوائم المالية؟. موضوع البحث يضم ثلاث فصول من أجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام لحوكمة الشركات و واقعها في بيئات الأعمال بالإضافة إلى ذكر أهمية وأهداف الحوكمة والمعوقات التي تواجهها الحوكمة. أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وتناولنا أيضا حوكمة الشركات ودورها في جودة القوائم المالية. أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا باختيار شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب-مستغانم- كشركة قيد الدراسة من أجل تقييم وضعيتها المالية من خلال تحليل نسبها المالية و معرفة واقع و أهمية الحوكمة داخلها.

بعد الاستعراض السابق لمختلف جوانب الموضوع، توصلنا أثناء إلى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية:

- حوكمة الشركات نظام بمقتضاه تدار و تراقب الشركات .
- حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد تحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط بما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات من أجل تحقيق أهداف الشركة.
- تعمل حوكمة الشركات على محاربة الفساد الإداري و المالي في المؤسسة بكل صوره وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة.

الخاتمة العامة

- زاد الاهتمام بحوكمة الشركات لسعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية المفصح عنها.

2- النتائج الميدانية: كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- عدم كفاية المعلومات التي قامت بها مؤسسة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب بالإفصاح عنها في القوائم المالية، لأن هذه المؤسسة إكتفت فقط بالإفصاح عن قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة.
- غياب التدقيق الداخلي في المؤسسة والذي يساعد بشكل كبير في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة. كما تمت الإجابة على الفرضيات التالية كالآتي:

الفرضية الأولى: تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها. تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال مبدأ ضمان وجود إطار فعال على أساسه يتم توفير النزاهة الكافية لإدارة الشركات.

الفرضية الثانية: لا ينبغي لإطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة مسائل المتصلة بالشركات. هذه الفرضية خاطئة لأن من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة مسائل المتصلة بالشركة.

الفرضية الثالثة: المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية كافية لتلبية حاجيات المستخدمين. فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية كون القوائم المالية هي التي تعكس وضعية المؤسسة وبتالي تلبي حاجيات جميع المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين.

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال بحثنا وسعياً للعطاء و فائدة أكبر لهذا البحث يمكن في هذا المجال تقديم بعض التوصيات بناء على النتائج السابقة وهي:

الخاتمة العامة

- يتطلب من شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب التعريف الكافي لمبادئ ومقومات الحوكمة وتبيان أهميتها في رفع أداء المؤسسة وحماية حقوق أصحاب المصالح بها، من خلال عقد دورات بصفة مستمرة لموظفي الشركة، لأن نجاح تطبيق الحوكمة يعتمد بشكل كبير على الأطراف الفاعلة في الشركة.
- يتطلب على شركة التوزيع للكهرباء والغاز تعيين مدقق داخلي، وذلك لما له من دور مساهم في حوكمة الشركات، من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، مراجعة القوائم المالية لتأكد من مطابقتها مع معايير المحاسبية العالمية لتحقيق جودة هذه القوائم.
- وضع نظام للحوكمة معلن لكافة الأطراف المعنية بتطبيقه، يوضح واجبات ومسؤوليات كل موظف في المؤسسة.
- ضرورة التكاتف و التعاون بين جهود مؤسسات القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لوضع نظام شامل للحوكمة.
- ضرورة إنهاء كل أشكال الوساطة والمحسوبية ومحاربتها وتعزيز مبدأ العدل والمساواة لتطبيق الحوكمة في الشركات الجزائرية.
- تطبيق العقوبات الصارمة للمؤسسات التي لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي.

أفاق البحث:

دراسة هذا الموضوع أظهر إمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب أخرى، تستحق البحث والدراسة لأن حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي من بين المواضيع الواسعة التي يمكن أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية ومن بين المواضيع المقترحة:

-علاقة حوكمة الشركات بالبورصة.

-دور حوكمة الشركات في استقطاب الإستثمار الأجنبي.

-دور حوكمة الشركات في ترقية مؤسسات الجزائر.

-تأثير الإفصاح المحاسبي على الاستثمار.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية(مصر)، الطبعة الأولى، 2012.
2. أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، الطبعة الأولى، 2008.
3. إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسئوليات الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، الطبعة الأولى، 2010.
4. سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار الأسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010.
5. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (مفاهيم-مبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، جامعة عين شمس(مصر)، بدون طبعة، 2005.
6. علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2011.
7. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفق لمعايير المحاسبية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية(مصر)، بدون طبعة، 2010.
8. كمال الدين الدهماوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، مكتبة الجامعي للحديث، الإسكندرية(مصر)، بدون طبعة، 2007.
9. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها-أسبابها-تداعياتها-أفاقها)، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2013.

الملاحق

10. منير إبراهيم هندي، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية(مصر)، الطبعة الأولى، 2011.

ب. المذكرات والرسائل العلمية

1. براهمة كنزة، "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، قسنطينة، 2014.

الموقع الالكتروني:

www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/brahma-kenza.pdf

تاريخ الاطلاع: 2016/11/11.

2. بوركاب مصطفى، "نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، البويرة، 2015.

الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28.

3. بلعيد وردة، "مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 2014.

الموقع الالكتروني: <http://these.univ-msila.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/14.

4. بولنجيب عادل، "دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2014. الموقع الالكتروني:

<http://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/boulegnibe-adel.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.

الملاحق

5. بن معمر يمينة، "أثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015.
6. تيرس محمد، "أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير إستراتيجي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، مستغانم، 2013.
7. رولا كاسر لايقة، "القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، سوريا، 2008. الموقع الالكتروني: <http://www.kantakji.com/media/2424/17k.pdf> تاريخ الاطلاع: 2016/ 12/ 01
8. زين عبد المالك، "القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، بومرداس(الجزائر)، 2015. الموقع الالكتروني: <http://dlibrary.univ-boumerdes.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/05
9. سليم بن رحمون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية علوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، بسكرة(الجزائر)، 2013. الموقع الالكتروني: <http://sites.univ-biskra.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/02/ 12
10. صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011. الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/12/01
11. عبد المنعم عطا العلول، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في الشركات المساهمة العامة"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة(فلسطين)، 2013. الموقع الالكتروني: <http://alqashi.com/th/th84.pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/02/05

الملاحق

12. عربي خيرة، "تفعيل الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015.
13. عون وردية، "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2015.
الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 06/ 02/ 2017.
14. فايز زهدي الشلتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة (فلسطين)، 2009. الموقع الالكتروني: <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/66586.pdf> تاريخ الاطلاع: 15/02/2017.
15. لبنى محادي، "أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، ورقلة 2014. الموقع الالكتروني: http://www.univ-ouargla.dz/master/pdf/Mehdadi_Lobna.pdf تاريخ الاطلاع: 15/02/2017.
16. لزعر محمد ساعي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة(الجزائر)، 2012. الموقع الالكتروني: <http://www.univ-eloued.dz> تاريخ الاطلاع: 04/11/2016.
17. ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والمالية، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين)، 2009.
الموقع الالكتروني: alqashi.com/th/th53.pdf تاريخ الاطلاع: 12/11/2016.

الملاحق

18. مخلوفي محمد عادل، "إنعكاسات النظام الحاسبي على جودة المعلومات الحاسوبية للمؤسسة

الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم

الاقتصادية، التجارية وعلوم تسيير، ورقلة(الجزائر)، 2015. الموقع الالكتروني:

www.univconstantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/brahmapdf

تاريخ الاطلاع: 2016/11/11.

19. نذير سمير، "الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة

المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية

معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2014. الموقع الالكتروني :

<http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf> تاريخ الاطلاع: 2017/01/31

20. هاجر مزوار، "تقييم إلتزامات المؤسسات الجزائرية بالإفصاح في النظام المحاسبي المالي"،

مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مالية و محاسبة، كلية العلوم

الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، المسيلة، 2014.

21. وسيلة بوخالفة، "دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ورقلة، 2013. الموقع الالكتروني:

http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Boukhalifa_Wasila_eco.pdf تاريخ

الاطلاع: 2017/02/15.

ت. المقالات والمنشورات

1. بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، "واقع حوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل

المستجدات الحالية"، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية

المستدامة، ورقلة (الجزائر)، 26 نوفمبر 2013. الموقع الالكتروني:

dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7602/1/narimen.pdf

2. صباحي نوال، واقع حوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن

حول دور حوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم

التسيير، شلف (الجزائر)، 2013. الموقع الالكتروني: www.univ-bouira.dz.doc

تاريخ الاطلاع: 04/11/2016 ساعة: 17:26.

الملاحق

3. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقتها مع المعايير المحاسبية الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم تسيير، جامعة الوادي(الجزائر). الموقع الالكتروني: <http://www.univ-bouira.dz> تاريخ الاطلاع: 2016/09/19.
4. عادل رزق، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، ملتقى الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية، القاهرة (مصر) ، سبتمبر 2007 .
5. محمد عبد الفتاح العشماوي، ملتقى حوكمة الخزانة العامة، الرباط(مغرب) ، 2007.
6. محمد حسين يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة بحثية، بنك الاستثمار، سنة 2007. الموقع الالكتروني: www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc تاريخ الاطلاع: 2016/11/11

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. Jean-Jacques Jullian, « **les normes comptables internationales IAS-IFRS** », sup Foucher, 2ème édition, France, 2007, p14.

الملحق رقم(01):ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم2014(الأصول)

SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTAGANEM

EXERCICE : 2014

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	9 649 124,11	11 264 227,74	11 726 981,44
Constructions (Batiments et ouvrages)		120 426 150,86	55 256 713,60	65 169 437,26	67 553 284,83
Installations techniques, matériel et outillage		10 681 002 348,54	7 465 533 565,53	3 215 468 783,01	3 109 239 930,77
Autres immobilisations corporelles		4 769 669 069,09	881 962 708,22	3 887 706 360,87	2 575 640 624,74
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 400 684 676,73		2 400 684 676,73	1 987 701 034,25
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		17 993 264 048,83	8 412 402 111,46	9 580 861 937,37	7 752 430 307,79
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 840,50		215 840,50	416 008,99
Créances et emplois assimilés					

Clients		1 492 785 236,79	135 134 083,25	1 357 651 153,54	1 257 245 359,42
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 337 859,92	4 473 033,61	18 864 826,31	4 075 447,96
Impôts		30 300 236,40		30 300 236,40	61 537 419,27
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		233 192 402,09	5 264 416,57	227 927 985,52	192 850 458,16
TOTAL ACTIF COURANT		1 779 831 575,70	144 871 533,43	1 634 960 042,27	1 516 124 693,80
TOTAL GENERAL ACTIF		19 773 095 624,53	8 557 273 644,89	11 215 821 979,64	9 268 555 001,59

الملحق رقم (02): ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم 2014 (الخصوم)

SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTGANEM

EXERCICE : 2014

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		6 409 132 693,12	5 335 205 267,70
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 22 581 089,45	36 839 648,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 773 768 345,82	5 759 261 658,78
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		158 673 210,46	141 009,50
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 714 058 268,97	2 528 906 022,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 872 731 479,43	2 529 047 032,18
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		871 449 684,12	432 741 537,99

Impôts		50 050 872,85	47 404 129,18
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		647 821 597,42	500 100 643,46
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 569 322 154,39	980 246 310,63
TOTAL GENERAL PASSIF		11 215 821 979,64	9 268 555 001,59

الملحق رقم (03): ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغنام 2015 (الأصول)

SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTAGANEM

EXERCICE : 2015

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	10 111 877,86	10 801 473,99	11 264 227,74
Constructions (Batiments et ouvrages)		120 426 150,86	57 640 561,16	62 785 589,70	65 169 437,26
Installations techniques, matériel et outillage		11 908 331 023,05	7 743 239 079,98	4 165 091 943,07	3 215 468 783,01
Autres immobilisations corporelles		5 351 828 968,68	1 034 016 246,49	4 317 812 722,19	3 887 706 360,87
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 092 159 199,52		2 092 159 199,52	2 400 684 676,73
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					

Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 494 227 145,72	8 845 007 765,49	10 649 219 380,23	9 580 861 937,37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		0,00		0,00	215 840,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 644 019 266,23	111 619 188,92	1 532 400 077,31	1 357 651 153,54
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		45 424 393,21	4 203 734,84	41 220 658,37	18 864 826,31
Impôts		31 012 336,92		31 012 336,92	30 300 236,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		208 415 777,44	2 283 101,29	206 132 676,15	227 927 985,52
TOTAL ACTIF COURANT		1 928 871 773,80	118 106 025,05	1 810 765 748,75	1 634 960 042,27
TOTAL GENERAL ACTIF		21 423 098 919,52	8 963 113 790,54	12 459 985 128,98	11 215 821 979,64

الملحق رقم (04): ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم 2015 (الخصوم)

SOCIETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTAGANEM

BILAN PASSIF

EXERCICE : 2015

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		6 955 818 185,38	6 409 132 693,12
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 22 581 089,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 343 034 927,53	6 773 768 345,82
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		165 707 618,47	158 673 210,46

Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 847 040 252,14	2 714 058 268,97
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 012 747 870,61	2 872 731 479,43
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 276 456 560,09	871 449 684,12
Impôts		55 595 951,90	50 050 872,85
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		772 149 818,85	647 821 597,42
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 104 202 330,84	1 569 322 154,39
TOTAL GENERAL PASSIF		12 459 985 128,98	11 215 821 979,64

الملحق رقم (05): ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام 2016 (الأصول)

SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTAGANEM

BILAN ACTIF

EXERCICE : 2015

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	10 111 877,86	10 801 473,99	10 801 473,99
Constructions (Batiments et ouvrages)		175 186 350,86	57 640 561,16	117 545 789,70	62 785 589,70
Installations techniques, matériel et outillage		12 370 032 429,49	7 743 239 079,98	4 626 79 349,51	4 165 091 943,07
Autres immobilisations corporelles		4 989 826 883,95	1 042 880 061,76	3 946 946 822,19	4 317 812 722,19
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 837 045 200,18		2 837 045 200,18	2 092 159 199,52

Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence – entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 393 572 668,09	8 853 871 580,76	11 539 701 087,33	10 649 219 380,23
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		501 455,84		501 455,84	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 818 944 879,50	110 382 891,07	1 708 561 988,43	1 532 400 077,31
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 092 063,86	5 357 480,23	5 734 583,63	41 220 658,37
Impôts		73 551 274,68		73 551 274,68	31 012 336,92
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		355 001 974,54	2 215 375,50	352 786 599,04	206 132 676,15
TOTAL ACTIF COURANT		2 259 091 648,42	117 955 746,80	2 141 135 901,62	1 810 765 748,75
TOTAL GENERAL ACTIF		22 652 664 316,51	8 971 827 327,56	13 688 369 888,95	12 459 985 128,98

الملحق رقم (06): ميزانية مديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم 2016 (الخصوم)

SOCIETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

DD MOSTAGANEM

EXERCICE : 2016

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		8 847 065 323,19	6 955 818 185,38
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		- 931 913 172,71	0,00

Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		8 302 368 892,63	7 343 034 927,53
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		174 687 577,71	165 707 618,47
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 049 267 794,89	2 847 040 252,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 223 955 372,60	3 012 747 870,61
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		711 944 851,51	1 276 456 560,09
Impôts		783 009 439,78	55 595 951,90
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		659 558 432,43	772 149 818,85
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 154 512 723,72	2 104 202 330,84
TOTAL GENERAL PASSIF		13 680 836 988,95	12 459 985 128,98

الملحق رقم (07): جدول حسابات المديرية توزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغام للسنوات (2014-2015-2016)

	2013	2016	2015
Ventes et produits annexes	3 775 885 059,81	4 558 416 192,11	3 981 694 147,13
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice	3 775 885 059,81	4 558 416 192,11	3 981 694 147,13
Achats consommés	- 3 301 171 029,67	- 3 727 997 382,23	- 3 553 809 057,02
Services extérieures et autres consommations	- 974 849 719,94	- 1 321 477 575,87	- 1 515 221 947,81
II - Consommation de l'exercice	- 4 276 020 749,61	- 5 049 474 958,10	- 5 069 031 004,83
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	- 500 135 689,80	- 491 058 765,99	- 1 087 336 857,70
Charges de personnel	- 566 178 083,43	- 577 097 116,56	- 607 795 616,90
Impôts, taxes et versements assimilés	- 58 479 038,83	- 74 469 492,58	- 63 450 162,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	- 1 124 792 812,06	- 1 142 625 375,13	- 1 758 582 636,60

Autres produits opérationnels	111 014 720,75	128 932 033,56	78 870 919,25
Autres charges opérationnelles	- 27 407 770,23	- 9 286 386,55	- 9 170 878,48
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	- 375 228 296,85	- 430 219 487,25	- 432 755 654,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions	12 908 933,64	121 205 183,46	31 434 944,38
V - RESULTAT OPERATIONNEL	- 1 403 505 224,75	- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	- 1 403 505 224,75	- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 899 808 714,20	4 808 553 409,13	4 092 000 010,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 5 303 313 938,95	- 6 140 547 441,04	- 6 182 203 316,24
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	- 2 090 203 305,48	- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	- 2 090 203 305,48	- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48

الملحق رقم (08): الهيكل التنظيمي للمديرية التوزيع للكهرباء والغاز للغرب مستغانم

ORGANISATION DE LA DIRECTION DE DISTRIBUTION



الملحق رقم (09): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

ORGANISATION DE LA DIVISION FINANCES COMPTABILITE

